جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

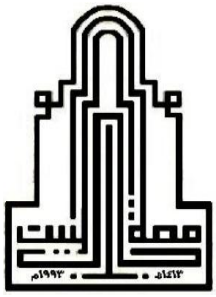

العلاقات السياسية والاقتصادية الكويتية الأردنية (٢٠٠٦ – ٢٠١٦)

The Kuwaiti – Jordanian Political and Economic Relations (2006-2016)

إعداد

خالد خلف عوض المطيري

الرقم الجامعي: (١٥٢٠٦٠٠٠٠٦)

المشرف

د.هاني أخو ارشيدة

الفصل الأول ٢٠١٦ /٢٠١٧ م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

العلاقات السياسية الإقتصادية الكويتية الأردنية (2006 -2016)

إعداد

خالد خلف عوض المطيري

المشرف

د.هاني أخو ارشيدة

أعضاء لجنة المناقشة

الأسم	التوقيع
الدكتور هاني أخو ارشيدة، (رئيساً) المشرف	----------
الدكتور عبد السلام الخوالدة، عضواً	----------
الأستاذ الدكتور جمال الشلبي ، عضواً	----------
الدكتور محمد الخريشة ، عضواً خارجيا	----------

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 3 / 1/ 2017م

الفصل الأول 2016 /2017 م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا خالد خلف عوض المطيري، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: .....

التاريخ: ٩/ ١/ ٢٠١٧م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار وإلتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: خالد خلف عوض المطيري

التخصص: علوم سياسية الكلية: معهد بيت الحكمة القسم: العلوم السياسية

أقر بأنني قد ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

العلاقات السياسية الاقتصادية الكويتية الأردنية (2006 -2016)

توقيع الطالب:

التاريخ: ٩/ ١/ ٢٠١٧م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إليك يا من علمني أن الحياة جهد وعمل وارادة إليك يا قدوتي ويا عزوتي

(أبي العزيز)

إلى من كانت الجنة تحت أقدامها وكان نجاحي مرهوناً برضاها

(أمي الغالية)

إلى أخواتي وإخواني وجميع الأهل والأصدقاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وبعد اتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الدكتور هاني أخو ارشيده الذي اشرف على هذه الدراسة ولولا الله ثم لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود.

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا. كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدا لي خدمة أو زودني بمعلومة.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

ملخص ..... ي
Abstract ..... ل
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ١
المقدمة: ١
أولاً: أهمية الدراسة: ٢
ثانياً: أهداف الدراسة: ٢
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها: ٢
رابعاً: فرضية الدراسة: ٣
خامساً: حدود الدراسة: ٣
سادساً: المصطلحات إجرائياً: ٤
سابعاً: الدراسات السابقة: ٧
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: ١١
ثامناً: منهجية الدراسة : ١٢
الفصل الثاني : مقومات ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية ١٨
المبحث الأول: مقومات السياسة الخارجية الأردنية: ١٩
المبحث الثاني: العوامل الداخلية الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية: ٢٦
الفصل الثالث : السياسة الخارجية الكويتية ٣٤
تمهيد: ٣٤
المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الكويتية وملامحها: ٣٥
المبحث الثاني : أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية: ٣٩
الفصل الرابع : العلاقات السياسة الأردنية الكويتية ٤٩
المبحث الأول: تطور العلاقات السياسية الأردنية –الكويتية: ٤٩
المبحث الثاني: تطور العلاقات الاجتماعية والثقافية الأردنية -الكويتية ٦٧
الفصل الخامس: العلاقات الاقتصادية الأردنية- الكويتية ٧١
المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الأردن والكويت: ٧٢
المبحث الثاني: المساعدات الكويتية للأردن: ٧٧
الخاتمة ٨٨
أولا: النتائج: ٩٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التوصيات: ٩٢
المصادر والمراجع ٩٣
المصادر: ٩٣
المراجع العربية: ٩٣
المراجع الأجنبية: ١٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١.	تطور حجم التجارة الخارجية بين الأردن والكويت/ مليون دولار	٧٣
٢.	أهم السلع المتبادلة بين البلدين	٧٤
٣.	أهم الاتفاقيات الثنائية بين الأردن والكويت	٧٥
٤.	بيانات المشاريع الممولة من الصندوق الكويتي إلى الأردن حتى عام ٢٠١٢	٧٦
٥.	الإستثمارات الأجنبية في الأردن خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)	٨٢

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
١.	المشاريع الممولة من المنحة الكويتية موزعة قطاعياً	٨٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات السياسية الاقتصادية الكويتية الأردنية (٢٠٠٦ -٢٠١٦)

إعداد

خالد خلف عوض المطيري

المشرف

د. هاني اخو ارشيده

ملخص

هدفت الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الكويتية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦. وبناءً على موضوع الدراسة انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها "هناك علاقة ارتباطية بين المحددات الدولية والإقليمية والداخلية وتطور العلاقات بين الدولتين خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٦ في البعدين السياسي والإقتصادي". واعتمدت الدراسة على المناهج التالية: المنهج الوظيفي ونظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أبرزها: وجود حرص القيادات السياسية على توفير أجواء قابلة للتعاون بين البلدين، وأن العلاقات الخليجية الأردنية تمر بمرحلة جديدة تتمثل بإيجابية هذه العلاقات والتنسيق بين الطرفين في جميع القضايا العربية، وتشترك الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال السياسة الخارجية بمجموعة من المواقف والثوابت والتطابق في وجهات النظر تجاه بعضهم البعض، وإن هذه العوامل المشتركة بين الطرفين لم تأت من فراغ، قامت على أساس الاحترام المتبادل والتنسيق والتعاون على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وبناء على النتائج تتقدم الدراسة بتوصيات كان من أهمها: وجوب النظر إلى أن العلاقات الكويتية– الأردنية كونها علاقات إستراتيجية، وينبغي توسيع مجالات التعاون بين الأردن والكويت وتنسيق الجهود لما يعزز المصالح المشتركة بين الدولتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Kuwaiti – Jordanian Political and Economic Relations (2006-2016)

Preparation

Khaled KH. Al-Mtairi

supervision

Dr. Hani Akhorshida, Prof

Abstract

The study aimed at identifying the nature of Jordanian Kuwaiti economic and political relationship during the period of 2006-2016. The study relies on major hypothesis that states: there is a correlative relationship between international, regional and internal determinants and relationship between the two countries development in the period of 2006-2016 especially in the political and economic two dimensions.

Study relies on the following methods; task method and decision making in foreign policy theory. The most important results that the study achieved are the presence of political leaderships concern over providing atmospheres that are receptacle to cooperation between the two countries. Thus, the Jordanian- gulf- relationship is going through a new stage characterized by the positivity of this relationship and coordination between the two parties in Al Arab issues. Jordan and Gulf States Cooperation Council, have common stand in foreign policy domain, by a set of stands, constant position and corresponding in point of each other views, these common elements between the two parties have not come from vacuum, instead, it has been established on mutual respect, coordination and cooperation in political, economic and security levels.

Based on results, the study recommends the following: due to the relationship between Kuwait and Jordan a strategic relationship built on cooperation between the two countries must be enlarged along with coordination of efforts towards enhancing common interests between the two states.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يتأثر نمط السلوك السياسي لأي دولة بالعديد من العوامل التي تتفاعل فيما بينها، وتختلف أهمية هذه العوامل من بلد لآخر ومن قضية لأخرى، كما يمارس السياق الإقليمي والدولي دوراً هاماً في التأثّر في عملية صياغة السياسة الخارجية للوحدة السياسية، لذلك ينبغي دراسة السياسة الخارجية للدولة على أنها حصيلة لمجموعة العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذه السمات الخاصة الملازمة للوحدة يطلق عليها سمات الهوية، من هنا كانت توجهات السياسة الخارجية الأردنية تقوم على أساس السلام والتنمية لشعوب المنطقة، وخصوصاً فيما يتعلق بموقعها الجغرافي وحجمها الصغير، قيوداً على سياسته الخارجية الإقليمية والدولية، لذا كان على الأردن تبعاً لوضعيته تلك أن ينتهج سياسة محسوبة ومرنة في إدارة شؤونه الخارجية ومواجهة التحديات الإقليمية التي لها انعكاساتها على استقراره وأمنه، لذا حرص على تطوير علاقاته مع الدول كافة وخصوصاً دول الخليج العربي ومنها الكويت.

تتمتع المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت بعلاقات وطيدة وشراكة استراتيجية أرسى دعائمها القيادة السياسية في البلدين، وأصبحت العلاقات الأردنية الكويتية نموذجاً للعمل العربي المشترك، وذلك في أطار الروابط المشتركة بين الاردن والكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية):

- **الأهمية العملية:** تبرز أهمية الدراسة من محاولتها تسليط الضوء على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الأردن والكويت للاستفادة منها في تحديد التقدم في العلاقات بين البلدين. وتوفير مادة علمية للباحثين في العلاقات الكويتية الأردنية ما يخدم علمهم البحثي على المدى البعيد.
- **الأهمية العلمية:** تبرز أهمية الدراسة العلمية من ضرورة هذه الدراسة والفوائد المتوقعة التي يمكن أن تعود بها على الدولتين وشعوبها، وعلى الباحثين والدراسيين في مجال العلاقات السياسية بين الدول العربية، وإن هذه الدراسة بما تناولته من موضوعات في فصولها وما تخلص من نتائج ستساعد في فهم طبيعة وتطور العلاقات بين الدولتين والمحددات المؤثرة على هذه العلاقات وأهم مجالات تطور العلاقات الأردنية الكويتية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعريف بالسياسية الخارجية الأردنية والكويتية.
- التعرف على طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الكويتية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واجهت العلاقات الكويتية الأردنية بعض مراحل المد والجزر وخصوصاً خلال فترة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، مما أنعكس ذلك بشكل سلبي على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدوليتين، وفي ضوء ذلك تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)؟

وينبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما توجهات السياسية الخارجية الأردنية؟
- ما توجهات السياسية الخارجية الكويتية؟
- ما واقع ومراحل تطور العلاقات السياسية والاقتصادية الكويتية – الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦؟

رابعاً: فرضية الدراسة:

بناءً على موضوع الدراسة وأسئلتها يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التي مفادها:

- هناك علاقة ارتباطية بين المحددات الدولية والإقليمية والداخلية وتطور العلاقات بين الدولتين خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٦ في البعدين السياسي والإقتصادي.

خامساً: حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية للدراسة من عام ٢٠٠٦-٢٠١٦، أما اختيار العام ٢٠٠٦ فهي فترة تولي الأمير صباح الأحمد الصباح مقاليد الحكم في الكويت. أما اختيار العام ٢٠١٦ كنهاية للفترة الزمنية للدراسة فلأنه التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات والبيانات والمعطيات المتعلقة بالدراسة، وهنا يرى الباحث ضرورة العودة إلى ما قبل البداية وذلك لاستكمال مفاصل الدراسة.

سادساً: المصطلحات إجرائياً:

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات الآتية:

١- **المتغير المستقل:** العلاقات السياسية والاقتصادية الكويتية الأردنية.

٢- **المتغير التابع:** تطور العلاقات بين الدولتين في المجالات الإقتصادية والسياسية.

وفيما يلي التعريف اللغوي والإجرائي لكلا المتغيرين:

١- المتغير المستقل: العلاقات السياسية والاقتصادية

أ- العلاقات السياسية:

التعريف اللغوي: هي الأسس والمبادئ والثوابت في الجانب السياسي والدبلوماسي التي تعتمدها الدول أطراف الدراسة في بناء سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي أو الدولي (البرهان، ٢٠١١).

العلاقات الدولية: يشير قاموس "بنغوين" للعلاقات الدولية إلى السياسة الخارجية باعتبارها: "النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل وبرد الفعل. ويفيد مصطلح "الحدود" (boundary) ضمنياً أن القائمين على صياغة السياسة يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين: بيئة داخلية أو محلية وبيئة خارجية أو عالمية. لذا فإن صانعي السياسة ونظام السياسة يقفان عند التقاء هاتين النقطتين ويسعون للتوسط بين الأوساط المختلفة (ايفانزر، ونيونهام، ١٩٩٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة الخارجية: هي "تنظم نشاط الدولة، ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها، مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية، وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية، ولما كانت السياسة الخارجية تؤثر تأثيراً خطيراً على شؤون الدفاع والأمن والاقتصاد ونواحي الحياة الحديثة المختلفة، فإن وضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الرئيسية والقرارات الكبيرة من شأن قيادة الدولة العليا: رئاسة الدولة والحزب الحاكم والوزارة صاحبة الاختصاص والهيئة التشريعية، ويكون وزير الخارجية ومساعدوه والموظفون في وزارته وفي السفارات والقنصليات والبعثات التابعة لهذه الوزارة مسئولين عن تنفيذ مبادئ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها. بيد أن نمو العلاقات الدولية وتزايد أهميتها والتطور الذي طرأ على المواصلات أدخل تعديلات مهمة في هذا المجال ودفعت بالقيادات الحقيقية والكبرى في الدول إلى المشاركة المتزايدة في مختلف نواحي السياسة الخارجية (الكيالي، وآخرون،١٩٩٠ :٣٨٦-٣٨٧).

التعريف الإجرائي:

أمكن صياغة المؤشرات الآتية للبعد السياسي في العلاقة الكويتية الأردنية :

١- التمثيل الدبلوماسي.

٢- الزيارات المتبادلة ومستوياتها.

٣- التجاذب والاستقطاب في القضايا والمحافل الدولية.

العلاقات الاقتصادية:

التعريف اللغوي: هي العلاقات المتبادلة على المستوى الرسمي وغير الرسمي في مجال التجارة البينية والاعتماد المتبادل والاستثمارات وتوطينها (البرهان، ٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريف الإجرائي: أمكن صياغة المؤشرات التالية للبعد الاقتصادي في العلاقة الكويتية – الأردنية:

أ- حجم التجارة البينية بين الطرفين (قيمة الصادرات والواردات وأنواعها).

ب- الاتفاقيات التجارية.

ج- حجم الاستثمارات بين الطرفين.

٢- المتغير التابع: العلاقات الكويتية – الأردنية:

التعريف اللغوي: هي ظاهرة التفاعلات المتبادلة المتداخلة الرسمية وغير الرسمية بين الكويت والأردن (حقي، ٢٠٠٣).

التعريف الإجرائي: يمكن بيان مؤشرات العلاقات الكويتية – الأردنية التي تخدم موضوع البحث وأغراضه بما يأتي :

١. **سياسياً:** تحديد الاتجاهات التي يتبناها صناع القرار في علاقاتهم المتبادلة بحيث تشكل الطابع السلوكي والوظيفي للعلاقة بين الأطراف (الدول).

٢. **اقتصادياً:** استغلال قدرات المحدد الاستراتيجي في مجال الاعتماد المتبادل والتجارة الدولية وتوطين الاستثمارات (المجذوب، ١٩٩٤).

العلاقات الكويتية الأردنية: هي العلاقات الخارجية بين الكويت والأردن حيث تتمتع المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت بعلاقات أخوية وطيدة وشراكة إستراتيجية أرسى دعائمها كلا من قيادتي البلدين، وقد عمل الملك عبد الله الثاني وأمير الكويت صباح الاحمد لاستعادة وتعزيز العلاقات بين البلدين. ويرتبط الجانبين باتفاقيات ثنائية تعزز مسيرة التعاون المشترك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما بينها في شتى المجالات، السياسية، والبرلمانية، والثقافية، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والإعلامية. تحتضن الكويت جالية أردنية كبيرة تقدر بأكثر من خمسين ألفاً، يعملون في شتى المجالات، كما تحتضن الهيئات التعليمية الكويتية المختلفة من مدارس ومعاهد تطبيقية أو جامعات عدداً كبيراً من الطلبة الأردنيين، كذلك تحتضن الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة الآلاف من الطلبة الكويتيين الدارسين في المملكة.

سابعاً: الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

- **دراسة علاونة (٢٠٠٦)، بعنوان "أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين، السعودية، العراق، سوريا من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣"**، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التعاون الاقتصادي العربي الثنائي وأثرها على العلاقات السياسية، وقد أشارت الدراسة إلى أن العلاقات التجارية السعودية تعود جذورها إلى فترات ماضية بحكم الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك، وقد تناولت الدراسة مؤشرات التعاون الاقتصادي بين السعودية والأردن مروراً بتزايد أهمية الأردن بالنسبة للصادرات والمستوردات السعودية مع اندلاع حرب الخليج، كما تشير الدراسة إلى أن التعاون الاقتصادي الأردني السعودي قد ترسخ بشكل كبير خلال هذه الفترة من خلال إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الطرفين، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:إن الأردن وعلى الرغم من ارتباطه بعلاقات تجارية مع دول الجوار إلا أنها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت تتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة، وكان العامل الاقتصادي يؤثر بشكل كبير. وأدت الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ إلى توقف المستوردات النفطية واستيرادها من المملكة العربية السعودية.

- **دراسة هياجنة (٢٠٠٦) بعنوان "العلاقات الخليجية-الأردنية الواقع والمستقبل: ١٩٨٠-٢٠٠٤"** سعت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات الخليجية-الأردنية في الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٨٠ إلى العام ٢٠٠٤، ودراسة أثر العوامل المحلية في كلا الطرفين، وأثر كل من العوامل الإقليمية والدولية في هذه العلاقات. وقد شهدت هذه العلاقات تغيرات جوهرية عبر الفترة الزمنية للدراسة، وعادت بعد الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ إلى أوضاعها الطبيعية نتيجة للظروف الدولية والإقليمية والمحلية في دول الخليج العربية والأردن. ويعتبر الأردن من الدول ذات الأهمية الإستراتيجية في المنطقة نتيجة للدور الإقليمي الذي يقوم به. وقد مرت العلاقات الثنائية بين الطرفين بفترات تباينت فيها من العلاقات الطيبة إلى الجفاء التام، أثرت فيها الأحداث المحلية في الأردن من تراجع الوضع الاقتصادي الذي كان مرتبطاً بالوضع الداخلي في دول الخليج التي ارتبطت اقتصادياتها بأسعار النفط العالمية واقتصاد الأردن الذي ارتبط بالدعم الخارجي منها سواء على سبيل الدعم والمنح أو عن طريق تحويلات العاملين.
- **دراسة صوير (٢٠٠٦)، بعنوان "عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية من ١٩٨٠-٢٠٠٥"**، هدفت هذه الدراسة إلى إظهار عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٥، التي شهدت العديد من المتغيرات في السياسة الإقليمية والدولية، وتناولت مرحلة من أخطر المراحل التي عاشها الأردن،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وركزت الدراسة على الشخصيتين المحوريتين في عملية صنع قرار السياسة الخارجية الأردنية في تلك الفترة، وهما: الملك الحسين بن طلال، والملك عبد الله الثاني بن الحسين، حيث تطرقت الدراسة إلى البيئة النفسية لصانع القرار الأردني من خلال إلقاء الضوء على تطورات السياسة الخارجية الأردنية طوال فترة الدراسة (١٩٨٠-٢٠٠٥) التي تناولت جانباً من عهد الملك حسين والملك عبد الله الثاني بن الحسين، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن صانع القرار يتأثر بظروف البيئة الدولية الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي، كما يتأثر بالبيئة العملية الداخلية، إلا أن عناصر البيئة الخارجية هي الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية الأردنية.

- **دراسة العرود (٢٠٠٧)، بعنوان "السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبد الله الثاني من ١٩٩٩-٢٠٠٦"**، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، كحالة دراسية في عهد الملك عبدالله الثاني ابن الحسين من سنة ١٩٩٩-٢٠٠٦، حيث كانت هذه المرحلة امتداداً لمراحل سابقة تأثرت بها العلاقات الأردنية الخليجية خلال هذه الفترة بمرحلتين مهمتين هما: ١٩٩١-٢٠٠١ التي تضمن انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، والفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ التي تضمن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق، باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، وبينت الدراسة أن السياسة الخارجية الأردنية، قد تأثرت كثيراً بالمتغيرات والعوامل الإقليمية والدولية خلال الفترة الأولى، حيث تميزت العلاقات في هذه الفترة بالفتور وشبه العزلة، بسبب الاحتلال للكويت، أما المرحلة الثانية فقد استطاع الملك عبد الله الثاني بن الحسين فيها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الزيارات المكثفة استعادة العلاقات من جديد مع دول الخليج، وخاصة مع المملكة العربية السعودية، وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على أفغانستان والعراق قد وحدتا الجهود الأردنية والخليجية والدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي كما وتحسنت العلاقات بينهم على الرغم من صعوبة المرحلة، ولكنها تميزت بتعاون كبير بين الأردن ودول الخليج على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني، وكانت المجالات الاقتصادية هي الطاغية على العلاقات بين الطرفين.

- **دراسة قطيشات (٢٠٠٩)، بعنوان "العلاقات السياسية الأردنية-العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي في أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية ١٩٥٢-٢٠٠٤"**، هدفت هذه الدراسة إلى تناول العلاقات الأردنية العربية في ظل التحولات في منهج العمل العربي من الأيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية في الفترة الممتدة من عام ١٩٥٢-٢٠٠٤، كما قدمت الدراسة تحليلاً للعلاقات الأردنية-العربية في ضوء المعطيات والظروف السياسة التي أفرزتها الأحداث التي مرت بها الأمة العربية من دعوات الوحدة العربية، والصراع العربي الصهيوني، وما شابه ذلك، وكذلك تقدم الدراسة رؤية تحليلية للعلاقات الأردنية السعودية على الصعيدين الرسمي والشعبي، من خلال استعراض أهم مواقف وتصريحات الملك عبد الله الثاني، وبعض المسؤولين الأردنيين حيال تطور العلاقات الأردنية- السعودية، وتوصلت الدراسة إلى جملة نتائج منها فيما يتعلق بعملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ومرتكزاتها، والعلاقة الأردنية- العربية في ظل النظام الإقليمي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دراسة الشياب (٢٠١٠)، بعنوان "العلاقات الأردنية السعودية من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٨م"**، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات الأردنية – السعودية في الفترة ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م، حيث شهدت هذه الفترة تولي الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، كما أنها شهدت تولي الملك عبد الله بن عبد العزيز الحكم في المملكة العربية السعودية، ناهيك عن التطورات الدولية والإقليمية والمحلية التي حدثت في تلك الفترة. واستخدم الباحث منهج تحليل النظم، حيث تعتمد هذه الدراسة بالأساس لاختبار فرضيتها على هذا المنهج الذي يدور حول مفهوم مركزي هو النظام باعتباره وحدة التحليل الرئيسية ونظرية الدور وهي التي تحدثت عن أهمية النظام السياسي محددة فاعليته وتأثيره في المجتمع. وخلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات يتمثل أبرزها بأن هناك تنسيقاً مشتركاً بين القيادتين في الأردن والسعودية تجاه القضايا ذات العلاقة بالمسائل الداخلية والإقليمية والدولية مما يسهم في تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما، وأوصت الدراسة بأن يستفيد الجانبين من المناخ السياسي المعتدل بما ينعكس إجمالياً في زيادة الاستثمارات الاقتصادية من كافة جوانبها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بحداثة طرحها لهذا الموضوع في ضوء التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ وفي ضوء الأهمية الكبيرة والدور الحيوي للدولتين في المنطقة العربية واستقرار النظام الإقليمي العربي، حيث أن هناك قلة في الدراسات والأبحاث التي ركزت على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الكويت والاردن، لذا جاءت هذه الدراسة لتغطي النقص في الدراسات التي تناولت العلاقات بين الدولتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على استخدام المناهج التالية:

المنهج الوظيفي:

أ- رواد المنهج ومفهومه:

لقد ابتكر "هارشون" (Harshones) المنهج الوظيفي عام ١٩٩٤ وساعد في تطويره كل من "دوكلاس" و"جاكسون"، ويرى هؤلاء أن الجيوبولتكس ترتكز على تحليل القوة، وتحديد الوزن السياسي للدولة وتأثيره في النظام الدولي من خلال التركيب السياسي لها وبنيتها وخصائصها ومعطياتها طبيعياً وبشرياً واقتصادياً، وكذلك أهدافها وقيمها (أي كل ما يسهم في قوتها ويزيد أو يحد من ثقلها) إضافة إلى الاهتمام بسياستها وإستراتيجيتها القومية لإثبات هويتها وشخصيتها السياسية وزيادة فاعتليها في السياسة الدولية (Harshones, 1995).

ب- مقومات المنهج الوظيفي وركائزه:

يقوم هذا المنهج على تحليل الدولة من خلال الوظائف التي تؤديها خاصة إذا توافرت عناصر الانسجام والتوافق والحيوية، وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالناحية الإستراتيجية في إدارة السياسة الداخلية والخارجية فيما يتعلق بمصالح الدولة، وبناء عليه فإن المنهج الوظيفي يُعنى بدراسة العلاقات الدولية من حيث: (Hartshones, 1995)

١- مناسبة موقع الدولة لتحقيق استقلالها وصيانته ورفاهيتها وتماسكها.

٢- تحقيق النطاق الإقليمي للدولة وإحداث قوة جذب لصيانة استقلالها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تحليل العلاقات الخارجية من حيث حدود الدولة ومياهها الإقليمية، وعلاقاتها الاقتصادية وتجارتها الدولية واستثماراتها، والتطور التقني، ومعرفة التوزيع والتركيب الجغرافي لهذه القضايا على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وكيف يمكن أن يقود إلى تحليل السياسة الخارجية للدولة ويدفعها إلى ارتباطات دفاعية أو هجومية مع دول أخرى باعتبار أن المصالح هي العامل الرئيسي الذي يقود ويوجه الدول في المرحلة الحالية (متولي، ١٩٩١).

ج- كيفية توظيف المنهج:

تسهم مقومات هذا المنهج بشكل فعال في إمكانية الربط بين متغيرات الدراسة وتتبعها، حيث تشكل المملكة الأردنية الهاشمية من الناحية الجيوسياسية المكان المهم لتقاطع المصالح الدولية، ولا يمكن دراسة العلاقات الأردنية - الكويتية دون سبر غور المكان (الموقع) لكلا الطرفين وارتباطه بالزمان والتاريخ، وأن الميل نحو أي تغير سياسي أو عسكري أو اقتصادي أو تجاري يظل محكوماً بحقيقة اشتراك أطراف البحث في أهمية الموقع والمصالح.

نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية:

تعالج هذه الدراسة التفاعلات التي تقوم بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتؤثر عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره. ولقيت هذه النظرية قبولاً كبيراً على أساس أنها قادرة على تفسير حقائق السياسة الدولية، وذلك لأنها تشتمل على جميع العناصر والمتغيرات الأساسية التي تحدد حركة الدول، وتعين الإطار الذاتي الذي تضعه كل دولة لنفسها وتبنى عليه تصرفاتها الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير ريتشارد سنادير (Richard Snyder) إلى أن تصرفات الدولة وسياستها الخارجية يكونان نابعان عن وجهة نظر واضعي القرارات الخارجية، وحسب فهمهم للقضايا الخارجية وللمصلحة القومية لدولهم. ولهذا حسب ما يرى سنايدر فإن نظرية اتخاذ القرارات الخارجية تختلف عن غيرها من نظريات العلاقات الدولية؛ لأن النظريات الأخرى تركز على تفسير السلوك الدولي ليس في أبعاده، الواقعية ولكن في إطار ما يجب أن يكون. (نوفل، وآخرون، ٢٠١٠)

تُعتبر الدولة القومية دائماً أهم وحدة سياسية مسؤولة في النظام الدولي؛ لأن القرارات السياسية تستهدف الدفاع عن الدولة القومية واتجاهاتها وجود المنظمات الدولية فوق القومية التي لها تأثير وتقف وراء بعض التفاعلات الدولية الأخرى. وتحاول أن تتصدى بالتحليل لجمع العوامل النفسية لها علاقة بشخصية صانع القرارات السياسية، وتؤثر على الطريقة التي يتخذ بها قراراته. وتحاول نظرية اتخاذ القرارات الخارجية تحليل العوامل الاجتماعية والتنظيمية (كمتغيرات للبيئة) التي تأخذ تلك القرارات الخارجية فيها، ويرى دين برويت (Dean Pruitt) أن السلوك الدولي بتركيزه على سلوك الأفراد المسؤولين عند اتخاذ القرارات السياسية الخارجية، فإنه من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولاً إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المترابط لحقائق السياسة الدولية، على أساس أن السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة. ويربط برويت بين المؤثرات السيكولوجية الذاتية والموقف الاجتماعي الذي يتفاعل معه متخذاً القرارات الخارجية.

الأسباب التي دفعت إلى استخدام نظرية إتخاذ القرار:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبحث هذه النظرية في كيفية تفاعل الدولة مع البيئة الخارجية، وكيفية اتخاذ قرارات تحقيق مصالحها داخل الأسرة الدولية، وتكتسب هذه النظرية أهميتها من حيث أنها تتعامل مع كل العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد حركة الدولة ومواقفها وتصرفاتها، وإنها لا تركز على تفسير السلوك الدولي في إطار ما يجب أن يكون عليه، وإنما تقيّم السلوك السياسي الخارجي للدولة من زاوية قبوله أو عدم قبوله. (حسين، ٢٠٠٣: ١٢١– ١٢٢)

تنطلق النظرية من الدولة القومية كحقيقة قائمة ومؤثرة في المجتمع الدولي، بصرف النظر عن دور المنظمات الدولية فوق القومية وحتى هذه المنظمات فإنها قائمة نتيجة رضى الدول التي تنازلت عن بعض من سيادتها من أجل نوع من تنظيم المصالح والعلاقات الدولية.

مقولات النظرية:

تهتم النظرية في البحث في التفاعل الذي يتم بين الدول والمؤثرات الخارجية، وتأثير ذلك على اتخاذ القرارات الخارجية للدول، ويرى البعض أن هذه النظرية هي إطار فكري أكثر من كونها نظرية علمية متكاملة. وتناول ثلاثة باحثين رئيسيين هم هولستي (Holsti) وبرويت (Pruitt) وريتشارد سنايدر (Snyder)، هذه النظرية، حيث يرى هولستي أن الموقف الذي تتخذ القرارات الخارجية في إطاره يتطلب النظر في جميع المتغيرات الداخلية والخارجية، التاريخية والمعاصرة التي لها علاقة بالقضايا التي تعالج بالقرارات الصادرة عنها، وأنه من الصعب معرفة الأهمية التي يتمتع بها كل متغير منها على الموقف الخارجي، لأن التقييم النسبي لتلك الأهمية يخضع لظروف لا واحد من هذه المواقف. إلا أنه قد يكون من المفيد لأغراض التحليل التوصل إلى تحديد قائمة المتغيرات الرئيسة التي تدخل في تكوين رؤية أطراف المواقف الخارجية لها، وفي اختيار أهدافهم واستجاباتهم السلوكية في مواجهتها. (أبو عامر، ٢٠٠٤ : ١٤٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويحدد هولستي تصوره لدور كل واحد من تلك المتغيرات، وتأثيره على عملية اتخاذ القرارات الخارجية في نطاقها، من خلال المتغيرات التالية:

أولاً: الصورة والاتجاهات والقيم والمبادئ والمعتقدات الشخصية كعنصر أساسي في تعريفالموقف الخارجي ورؤيته. وذلك على أساس: (نوفل، وآخرون، ٢٠١٠: ٢٩٣)

والكيفية التي تتحدد فيها الأهداف القومية في مواقف السياسة الخارجية، والكيفية التي يختار على أساسها من بين البدائل السلوكية الفريدة، والمنافسة التي تخلقها أو التي تنميها تلك المواقف، يحكمها ويقررها تصورات واضعي السياسة الخارجية، فإن أهمية البيئة الداخلية والخارجية تكون في الكيفية التي يتم بها تصورها من قبل الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة الخارجية، وهذا التصور قد يكون دقيقاً وقريباً من الواقع أو مختلفاً عنه كليّاً، وكلما كانت المواقف معقدة، فإن احتمال اختلاف التفسيرات وتعدد التصورات بين أطراف هذه المواقف يكون ممكناً أكثر منه عندما تكون المواقف عادية. ويرى هولستي أنه مهما كان إلمام واضع السياسة الخارجية بالموقف الذي يتعامل معه، إلا أنه يظل احتمال ألا يتمكن من معرفة كافة العناصر ذات العلاقة بالموقف السياسي، وتبقى هناك فجوة تتسع وتضيق حسب الظروف بين الموقف كما هو والموقف الذي يتصوره متخذ القرارات. ويعود السبب إلى وجود عوائق مادية أمام تدفق المعلومات على أجهزة اتخاذ القرارات الخارجية، إما لضيق الوقت أو لأخطاء في أسلوب عمل أجهزة الاتصالات أو الرقابة، أو ضعف أجهزة المخابرات التي تتولى تجميع الحقائق الأساسية المرتبطة بالموقف الخارجي، أو عدم وجود جهاز من المستشارين الأكفاء، وإلى الميل إلى التركيز على بعض عناصر الموقف لالتقائها أكثر مع تحيزات واضع القرار الخارجي واتجاهاته ومعتقداته، مما يؤدي إلى التركيز على جانب معين من الحقائق والمعلومات التي تتطابق مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المتحيزات الشخصية المسبقة، وهذه كما يقول هولستي عوائق سيكولوجية تحول دون رؤية الموقف الخارجي وتفسره في الإطار الصحيح. (حسين، ٢٠٠٣)

مما سبق يمكن القول أن اتخاذ القرارات الخارجية وتعريف الأهداف عملية ليست سهلة؛ بل هي معقدة، وتلعب في متغيرات مختلفة، ولهذا فإنه من الصعب التنبؤ بدقة حول الكيفية التي يحتمل أن يؤثر بها كل واحد من هذه المتغيرات على المتغيرات الأخرى.وعلى الرغم من أهمية النظرية، إلا أنها أثارت العديد من المشاكل عند التطبيق، منها مشكلة الحقائق التي هي الأساس في إقامة التوقعات التي تبنى عليها القرارات من حيث مدى كفاية المتاح من المعلومات لأغراض التحليل والتقييم واستخلاص الأحكام النهائية، ومدى الثقة في المصادر المختلفة التي تأتي المعلومات من خلالها، وكيفية التوصل إلى الطريقة التي تم بها فعلاً تفسير تلك المعلومات وربطها بعناصر الموقوفين الداخلي والخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : مقومات ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية

تتكون السياسة الخارجية من معطيين رئيسيين؛ الأول القرارات السياسية الخارجية، والثاني الأفعال وردود الأفعال والتحركات التي تتم بناءً على هذه القرارات، ويتم تنفيذها من خلال أدوات معينة ومختلفة (نوايسة، ١٩٩٤ :٢٠)، فظاهرة السياسة الخارجيةتطورت تطوراً نوعياً بعد الحرب العالمية الثانية، إذ لم تعد تتعلق بقضية الأمن العسكري وإنما تعدت ذلك لتصبح ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط بشتى الوظائف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. ومع تزايد القضايا العالمية وتزايد عدد الوحدات العالمية في المحيط الدولي زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية كما زادت أهميتها(سليم، ١٩٩٧ :٧).

وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مقومات السياسة الخارجية الأردنية.

المبحث الثاني: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: مقومات السياسة الخارجية الأردنية:

تمارس الظروف المحيطة بدولةٍ ما دوراً هاماً في صياغة السياسة الخارجية لها، فالأحداث الدولية والتطورات العالمية والتقلبات والتبادلات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية تفرض ذاتها على الدول التي ترى نفسها، في الكثير من الأحيان، مضطرة إلى التماشي مع هذه التطورات والتحولات، لذا تم وضع معالم السياسة الخارجية ومرتكزاتها من خلال النهج الذي سارت عليه قيادة الهاشمية للدولة الأردنية التي تعتبر اللاعب الأول والرئيسي في صناعة القرار السياسي الأردني الخارجي؛ مع الاعتماد على مقوّمات دولة القانون التي بنيت على أساس الدستور، فمن خلال نصوص هذا الدستور والمواثيق التي رافقته أو جاءت بعده، ومن خلال المرتكزات الوطنية والإسلامية يمكن تحديد ثوابت السياسة الخارجية الأردنية ومرتكزاتها بما يلي (مشاقبة، ٢٠٠٢ :٣١٢):

١- الحفاظ على استقلال الأردن وحماية سيادته والدفاع عن وحدة أراضيه وتجنيبه أي تهديد.

٢- رعاية المصالح الأردنية وتنميتها والحفاظ عليها بما يحقق الأمن والاستقرار، وذلك من خلال الاتصال مع الدول الأخرى وتشجيعها على التعاون مع الجهود الأردنية.

٣- كسب المزيد من الاحترام الدولي للأردن وتعزيز احترامه وسمعته.

٤- الالتزام بمبادئ الثورة العربية الكبرى وبمبادئ المنظمات الدولية والعمل على ترسيخ ذلك الالتزام من خلال تقوية الدور الأردني الدولي.

٥- الحفاظ على نظام الحكم القائم وعلى طابعه وعلى الولاء الشعبي له وتعميق الانتماء الوطني وثوابته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- المساهمة في تعزيز الأمن والسلم الدوليين من خلال زيادة المشاركة في قوات حفظ السلام لفض النزاعات وتوفير الأمن والاستقرار، وخير دليل على ذلك وجود القوات الأردنية في مختلف نقاط التوتر والنزاع العالمي.

٧- مواصلة الانفتاح والتفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية والتعاون معها في شتى الميادين لتطوير مقدرات الدولة في تقديم الخدمات للمجتمع الدولي، انطلاقاً من ضرورة ترسيخ مفهوم التسامح بين الشعوب والشرائع المختلفة والعمل لبناء الحضارة الإنسانية.

٨- التعامل والتفاعل على أساس قواعد الاحترام المتبادل والثوابت المستندة إلى الشرعية الدولية، وللوصول إلى هذه الأهداف، فقد عملت السياسة الخارجية الأردنية مسترشدة ببعض المبادئ الحاكمة لسلوكها السياسي وهي:

أ- الموازنة بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية.

ب- دعم العمل العربي المشترك وتطويره باتجاه إنجاح النظام الإقليمي العربي.

ج- الاستجابة لمطالب البيئة الدولية بشكل يساعد على توفير فرص لتحقيق الأهداف المنشودة.

ففي مطلع القرن الواحد والعشرين،شهدت المملكة الأردنية الهاشمية تحولاً في السياسية الخارجية بعيداً عن خلافات وتراكمات الماضي، وبعمق تواصله الذي لم ينقطع في المحافل الإقليمية والدولية خدمة للقضايا الوطنية والعربية ضمن إطار الأولويات المنطلقة من إحقاق الحق العربي المشروع في كافة قضايا الأمة، وتهيئة الأجواء المناسبة لتفعيل التنمية الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاجتماعية وإحداث الرخاء الاقتصادي، ونقل الأردن إلى مرحلة الحداثة والتطور. فالسياسة الخارجية الأردنية تنطلق من المنطلقات والمرتكزات التالية:

أولاً: الالتزام بمبدأ حُسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعميق علاقات الأردن الخارجية بما يساعد على دعم الاقتصاد الوطني الذي يعاني من مشاكل اقتصادية بدأت تأخذ أبعاد خطيرة على المجتمع الأردني، في ضوء تراجع حجم المساعدات العربية وتزايد الاعتماد على المنح الدولية، التي تعتمد على المواقف السياسية الأردنية تجاه قضايا المنطقة، إضافة إلى مواقف الأردن السياسية تجاه علاقتها مع إسرائيل(مشاقبة، ٢٠٠٩ :١١٠).

ثانياً: الالتزام بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب العربي الفلسطيني في استعادة أراضيه وتحقيق السلام العادل والشامل والدائم حسب قرارات الشرعية الدولية وقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨ وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي–الإسرائيلي، وحتى في كتب التكليف للحكومات المتعاقبة، وتركيز السياسة الأردنية الخارجية على الوقوف إلى جانب الأشقاء في فلسطين ومساعدتهم في الوصول إلى حقوقهم المشروعة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ثالثاً: الإيمان بالاعتدال وعدم التطرف (الوسطية) والتسامح والانفتاح على العالم وإيمانه الصادق والجاد بضرورة التحديث الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من خلال خلق الأجواء الاستثمارية واستقطابها، ومواصلة التحديث والتركيز على تنمية الموارد البشرية والعلم ونقل التكنولوجيا وبناء أردن الحداثة مع بداية الألفية الثالثة (محمد مزيد، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي السياق ذاته، حمل الأردن منذ بداية القرن الواحد والعشرين محركات ومنطلقات لأبجديات السياسة الخارجية التي أسست لرؤى جديدة فيالدبلوماسية الأردنية وسياستها الخارجية للمساهمة في حل النزاعات العربية والإقليمية بما ينعكس بشكل مباشر على أمنهاواستقرارها، حيث أسهمت التحولات في البيئة الإقليمية في الضغط على صانع القرار الأردني لتبني مواقف سياسية يحاول من خلالها تحقيق مصالحة الوطنية وما يواجهه من تحديات في منطقة شهدت أحداث سياسية أثرت على قدرته في اتخاذ مواقف أكثر استقلالية، في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة، وهذا ما جعل السياسة الخارجية الأردنية تتصف بالعقلانية والتوازن، إذ شكل الموقف السياسي الأردني في العلاقات العربية والدولية صورة نمطية للانفتاح والاعتدال، مما أعطى زخماً لما يطرحه الأردن لدى عواصم العالم وجعل الأردن محوراً للمؤتمرات والمباحثات التي تصب في مجال حل قضايا المنطقة ومنها القضية الفلسطينية (الراشدي، ٢٠٠٧).

أثبتت السياسة الخارجية الأردنية نجاحها وقدرتها على طرح المبادرات ودفع العالم لتبنيها، فقد أدركت الكثير من دول العالمأهمية دعم الاستقرار والسلام الذي طالما دعا إليه الأردن، كما أنه، أي الأردن،ساهم في إقناع دول العالم بضرورة المساهمة في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وعدم إضاعة المزيد من الفرص لأن ذلك سوف ينعكس على المنطقة والعالم، من هنا كان الحرص الأردني على المشاركة في جميع القمم العربية التي عقدت في عدد من العواصم العربية، وعبرت بصراحة عن مسؤولياته بأمانة تجاه قضايا أمته العربية ساعياً إلى بلورة موقف عربي موحد يحشد الطاقات والقدراتوالموارد العربية لخدمة مصالح الدول والشعوب العربية ويتصدى للتحديات التي تواجهالأمة. إذ شكّل الموقف السياسي الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبر مراحل تطور الدولة الأردنية فيعلاقاتها الدولية والإقليمية صورة تعكس البحث عن الاستقرار والأمن للمنطقة التي تعاني من الصراعات والنزاعات المحلية والإقليمية (المجالي، ٢٠٠٩).

لقد تمكنت المملكة الأردنية الهاشمية منبناء علاقات قوية وراسخة مع الدول العربية، إذ استطاعت الاستمرار في النهج السياسي الذي يتميز بالتوازن وعدم التدخل في الشؤونالداخلية للدول التي تشهد توتراً على أراضيها. وفي هذا الصدد استمر الأردن في جهودهلتعزيز وتمتين علاقاته وبمد جسور التعاون والانفتاح مع جميع دول العالم، لتحقيق مزيد من المكتسبات لعملية التنمية في مختلف المجالات (العدوان، ٢٠٠٩). ففي ظل ذلك عزز الأردن علاقاته مع دول العالم مؤكداً حضوره السياسي للدولةالأردنية في المجتمع الدولي وعلى كافة المستويات وبما يرسخ صوت الاعتدال الذيينادي بالعدالة وتكافؤ الفرص للمجتمع الإنساني بأسره، مستثمراً ذلك لبيان المميزاتالتي يتمتع بها الأردن لجذب المزيد من الاستثمارات والمشروعات الرامية إلى تطويروتنمية الواقع المعيشي لكافة أفراد المجتمع إضافة إلى تذكير العالم بمسؤولياتهالأخلاقية تجاه العديد من القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية (عين نيوز – بترا،٢٠١٢).

وفي ظل تطوير العلاقات الأردنية الدولية، قامت المملكة الأردنية الهاشمية في الدورة الستين للجمعية العمومية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ بإطلاق مبادرة تسعى إلى تأطير عمل الدول الأقل دخلاً في فئة الدول متوسطة الدخل التي تضم ربع سكانالعالم من أجل خلق منتدى للتعاون وتبادل المعرفة بينها وحشد الدعم الدولي الضروري لتنمية اقتصادياتها وتقوم الرؤية الأردنية على قاعدة أن العديد من الدول المنتمية إلى هذه الفئة مرشحة لزيادة دخلها ولكنها تحتاج إلى الدعم العالمي عن طريق مساعداتموجهة غايتها تحقيق النتائج التي يمكن أن تساعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تسريع النمو الاقتصادي وتوفير مزايا الإصلاح والحفاظ على مكتسبات التنمية (غادي، ٢٠١٠).

أكد الملك عبدالله الثاني ابن الحسين على أن المكانة السياسية للدولة لا ترتبط بالمحدد السكاني أو الجغرافي وإنما بما تمتلكه الدولة من رؤيا سياسية، وقدرة على التعامل مع الأطراف الدولية والتأثير على صانع القرار، وعندما فوضت الدول الإسلامية الملك عبدالله الثاني، نقل وجهة نظرها إلى الإدارة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس الأمريكي باراك اوباما،مما عكس ذلك الثقة والسمة الدولية التي يتمتع بها الأردن. فالسياسة الخارجية دوماً لها مجموعة أدوات تتحكم بهالتحقيق أهداف الدولة ومنها الدبلوماسية والإعلام والاقتصاد والقوى العسكرية وفيمايخص الأردن فقد استفاد من بعض تلك الأدوات وعلىرأسها الدبلوماسية وقد تميزت إستراتيجية الدولة الأردنية بالقدرة على ممارسة التأثير الايجابي على مراكز صنع القرار الدولي، رغم محدودية الطاقة الإعلامية والمقومات الاقتصادية ومواردهالمحدودة إلى حد ما، لهذا سعى الأردن إلى استخدام الدبلوماسيةالفعالة وإستراتيجية الحوار وتوظيف شبكة العلاقات المتميزة التي حرص على إنشاؤها معالدول الكبرى من أجل توظيفها لخدمة القضايا العربية بشكل أساسي فكانت السياسةالخارجية الأردنية خلال السنوات الماضية مكرسة لصالح القضايا القومية(العدوان،٢٠٠٩).

وعليه، فقد لعبت المملكة الأردنية الهاشمية دوراً حيوياً ومهماً ضمن المنظومةالعربية، لذا سعت السياسة الأردنية دوماً على التأكيد في كل اللقاءات والمناسبات على مرتكزاتوثوابت الأردن في وقوفه إلى جانب أشقائه وانتمائه إلى أمته العربية وعمله الدءوبلما فيه خيرها ومصلحتها وخدمة قضاياها العادلة، فيما ارتكزت سياسة الأردن العربيةعلى أساس المواقف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبدئية والثابتة النابعة من التزام الأردن التاريخي والقومي للدفاع عن مصالح الأمة وخدمة قضاياها العادلة وحرصه على وحدة الصف العربي، كما عملت المملكة على تقوية وتمتين علاقات التعاون الثنائي مع الدول العربية الشقيقة، فيشتى الميادين، وخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية (البطاينة، ٢٠٠٩).

ويقاس نجاح الدول بفاعلية سياساتها الخارجية، كما ويربط بحجم الموارد الطبيعية لديها، إلا أن كثير من دول العالم الثالث، ومنها الأردن،ارتبطت سياستها الخارجية بشخصية صانع القرار، والتي يمثلها الملك الذي وضع في سلم أولوياته بناء الأردن الأنموذج أمام العالم وإحداث نقلة نوعية في كافة مساراته تطوراً وإنجازات كبيرة في مختلف ميادين السياسة الخارجية في ظل ظروف صعبة تعيشهاالمنطقة، واستمر الأردن في توظيف واستثمار علاقاته مع الأطراف الدولية والقوىالمؤثرة في المجتمع الدولي عبر دبلوماسيته المعهودة وعقد لقاءات مع قادة دول العالم لخدمة قضايا الأمة العربية وتحديداً (فلسطين والعراق) في كافة المحافل الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: العوامل الداخلية الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية:

تتأثر السياسة الخارجية الأردنية بمجموعة من العوامل منها:

أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية:

١. العامل التاريخي:

يشير هذا العامل إلى ما تركته التجارب والقيم والتقاليد والموروثات من تأثيرات على سلوك أعضاء المجتمع، ومن ثم ما يعكسه ذلك على علاقاتهم مع الآخرين، وظلت بلاد الشام حتى بداية القرن العشرين، بجميع أقاليمها، تابعة للدولة العثمانية، وامتدت هذه التبعية قرابة الأربعة قرون ونصف، إذ بدأت بعد معركة مرج دابق ١٥١٦ وانتهت بتوقيع تركيا على معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، وما أن انهارت الدولة العثمانية حتى اندفع الأوروبيون نحو المنطقة لتقاسم أملاك ما أسمته الرجل المريض، ودخل الأردن تحت الانتداب البريطاني ثم تطورت الدولة الأردنية ابتداءً من استقلالها في ١٩٤٦/٥/٢٥، وكان للتاريخ دوراً هاماً في توجيه حركة السياسة الخارجية الأردنية، حين قدّم الهاشميين كقادة في المنطقة (سوريا والعراق والأردن والحجاز). كما جعل هذا التاريخ من الأردن مركزاً للحراك السياسي الإقليمي سواء ما تعلق بمشروع سوريا الكبرى أم القضايا الهامة كالقضية الفلسطينية وغيرها (الهزايمة، ٢٠٠٤ :٢١).

٢. العامل الجغرافي:

يعد العامل الجغرافي أحد أهم العوامل المؤثرة على سلوك السياسة الخارجية الأردنية وتوجيهها(جامعة الحسين، ٢٠٠٤ :٩٢)، بحيث يعتبر الموقع الجغرافي للأردن من المواقع الإستراتيجية بالنسبة لكثير من الدول العربية، لأنه يشكل حلقة وصل بين قارتين مهمتين (آسيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأفريقيا).فهو يعتبر القلب العربي، مما أعطى الأردن خيارات متعددة لتحقيق الكثير من أهدافه عبر العلاقات التي ربطته مع تلك الدول. هذا إضافة إلى أنه يقع على أكبر خط مواجهة مع فلسطين وإسرائيل. وتبلغ مساحة الأردن حوالي ٩٨ ألف كم٢، تقع بين خطي عرض ٣٣-٣٩ شمال خط الاستواء وبين خطي طول ٣٤-٣٩ شرق خط غرينتش، وهذا يعني تنوّعاً في المناخ وشحاً في الموارد المائية والطبيعية مما يحرم الأردن، في كثير من الأحيان، من تأمين الاكتفاء الذاتي، وبالتالي يضطر إلى اللجوء إلى الدول والمؤسسات المالية الدولية للاقتراض، أو طلب الدعم، وهذا يترجم، دائماً، على أنه مساس بحرية اتخاذ القرار السياسي الخارجي إذ كثيراً ما يرتهن هذا القرار إلى ضرورات مواجهة الأزمات الاقتصادية.وفي سياق الواقع الجغرافي، فإن موقع الأردن قد أعطاه بعداً دينياً إسلامياً حيث يحتضن العديد من المواقع الدينية والتاريخية الهامّة.(نهار،١٩٩٣ :٥٠)

يواجه الأردن بحكم تكوينه الجغرافي مشكلات عديدة، تتعلق بشح الموارد ومحدودية القدرة على تنمية اقتصاده من خلال التوسع الزراعي خاصة ما كان من قلّة المياه التي مثلت مصدراً للصراع الإقليمي. كل ذلك فرض قيوداً على سلوكياته وعلى سياسته الخارجية، لذا فقد انتهج سياسة حسن الجوار، واعتمدت المنهج التعويضي والبحث عن عقد تحالفات مع دول قوية من أجل حجب أي ضغط وتحاشي أي تهديد لكيانه (نقرش، ١٩٩٤ :٣٢٥).وهكذا فقد فرض الواقع الجغرافي على الأردن نمطاً سلوكياً معيناً.

٣. العالم الاقتصادي:

لا يقل العامل الاقتصادي عن العامل الجغرافي في التأثير على سلوك الدولة الأردنية الخارجية، فغياب أساس اقتصادي قوي يؤديإلى العجز عن تأمين حاجات المواطنين، إذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها ومعيشة سكانها مما ينعكس سلباً على فاعلية السياسة الخارجية،كما أن توفر اقتصاد قوي مبني على أسس متينة ومعتمداً على العناصر الوطنية للدولة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية، يمنح صاحب القرار السياسي مزيداً من المرونة والحرية في اتخاذ القرار والاختيار بين بدائل عديدة، بما يتماشى مع المصلحة الوطنية للدولة.(الظاهر، ١٩٩٥ :١٥٥).

وفيما يتعلق بالأردن، فهو بلد شحيح الموارد الطبيعية ورقعته الجغرافية صغيرة، إضافة إلى المناخ المتقلب والطبيعة الصحراوية في جزء كبير من مساحته؛ الأمر الذي أثر سلباً على النشاط العام للدولة وأربك الكثير من الخطط والموازنات وأربك التعاطي مع المصلحة العامة بل بات يهددها أيضاً. فقد شكّل كل هذا عبئاً على صانع القرار السياسي الخارجي الأردني، لأنه اضطر أن يستعين بالدول الأخرى لسد حاجاته، وهذا جعله بحاجة إلى المحافظة على علاقات حسنة مع تلك الدول وحدد خياراته أمام قراره السياسي الخارجي. وأثر الهاجس الاقتصادي على كافة نشاطات القيادة السياسية الأردنية، وخصوصاً الخارجية منها، وأصبح صانع القرار يعيش بقلق واضح في سبيل مواجهة التحديات والتصدي لعامل الضغط الذي يتعرض له.(Laurie, 1994 :38)

٤. العالم السكاني:

يعتبر العامل السكان من العوامل الرئيسية المؤثرة على سلوك السياسة الخارجية وأهدافها، وذلك من خلال دعم القرار السياسي الخارجي أو تحجيمه، ومن خلال تلك الأهمية للربط بينه وبين جوانب سكانية متعددة، منها الكم والنوع والعلاقة بينهما. وللتنوع السكاني داخل الدولة إيجابيات وسلبيات عدة .(تليلان، ٢٠٠٠ :٤٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد حدثت تغيّرات كبيرة جداً في التركيبة الديمغرافية للدولة الأردنية منذ نشأتها نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية أثرت على التوزيع السكاني في الأردن. ولعل تأثير المتغيّر السكاني، يتضح من خلال وجود سكان من أصل فلسطيني أثر على الأوضاع الداخلية وعلى سياسة الأردن الخارجية، وخصوصاً تجاه القضية الفلسطينية (أبو ديّة، ١٩٩٠ :٥٢-٥٦). إن هذا التغيّر الذي حصل في التركيبة السكانية الأردنية، عرّض الأردن إلى المزيد من الضغوط والقيود وخاصة على سياسته الخارجية، وعلى إعادة ترتيب أولوياته.

٥. **العامل العسكري:**

تقوم القوات المسلحة بأدوار مختلفة في السياسة الخارجية للدول سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وذلك من خلال المشاركة في التخطيط أو استخدامها كأداة لتنفيذ القرارات التي تتخذها القيادة السياسية. وعليه فإن قوة الجيش أو ضعفه يساهم في دعم القرار السياسي وتقويته. وهو مرتبط بالمتغيرات الأخرى كالاقتصاد والسكان والموقع الجغرافي. فالمؤسسة العسكرية الأردنيةتعتبر أداة تنفيذ فاعلة بيد صاحب القرار السياسي، على الرغم من أنها بقيت بعيدة عن المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية بصورة مباشرة؛ إلا أنها كانت داعمة لصاحب القرار كقوة حامية له ومدافعة عن الدولة، ولكن في حدود عدم التورط الكامل في العمل السياسي، إن بنية القوات المسلحة الأردنية المتواضعة من ناحية الكميّة ونوعية الأسلحة، قد فرضت على صاحب القرار السياسي أن لا يقحمها في العمل السياسي، فهي لم تتسلم سلطة سياسية ونحيت عن المشاركة الأحزاب السياسية أو المشاركة في انتخابات مجلس النواب. حيث تعد المؤسسة العسكرية الأردنية إحدى أدوات صنع السياسة الخارجية الأردنية، وتختص في مجال التنفيذ. فالملك باعتباره القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة جعل دور وزير الدفاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنفيذياً، ويقدم المشورة في شؤون القرارات التي تتطلب قيام الجيش بدور تنفيذي، وحتى ذلك قد تراجع بعد أن لم يعد وزير الدفاع (الذي عادة ما يكون رئيس الوزراء)، فاعلاً في اتخاذ القرار السياسي. فقد تم اتخاذ العديد من القرارات الخارجية في الأردن دون الرجوع إلى المؤسسة العسكرية أو حتى استشارتها مثل، الانضمام إلى القيادة العربية الموحدة عام ١٩٦٧. وقبل ذلك، وفي عام ١٩٥٥، وبالرغم من رغبة رئيس الدولة والمؤسسة العسكرية في الأردن للانضمام إلى حلف بغداد، إلا أن ذلك لم يتم لعدم توافقه مع موقف مجلس الوزراء (برئاسة توفيق أبو الهدى)(العزام، ١٩٩٨ :٢١-٢٢).

شكّل الموقف السياسي الأردني عبر مراحل تطور الدولة الأردنية في علاقاتها الدولية والإقليمية صورة تعكس البحث عن الاستقرار والأمن للمنطقة العربية التي تعاني من الصراعات والنزاعات المحلية والإقليمية، إذ تمكن الأردن من بناء علاقات قوية وراسخة مع الدول العربية والصديقة، واستطاع الاستمرار في النهج السياسي الذي يتميز بالتوازن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تشهد توتراً على أراضيها. وفي هذا الصدد استمر الأردن في جهوده لتعزيز وتمتين علاقاته وبمد جسور التعاون والانفتاح مع جميع دول العالم، لتحقيق المزيد من المكتسبات لعملية التنمية في مختلف المجالات (المجالي، ٢٠٠٩).

لعب الأردن دوراً حيوياً ضمن المنظومة العربية، حيث سعت السياسة الأردنية على التأكيد في كل اللقاءات والمناسبات على مرتكزات وثوابت الأردن في وقوفه إلى جانب الدول العربية وانتمائه إلى أمته العربية وعمله الدءوب لما فيه خيرها ومصلحتها وخدمة قضاياها العادلة، فيما ارتكزت سياسة الأردن العربية على أساس المواقف المبدئية والثابتة النابعة من التزام الأردن التاريخي والقومي للدفاع عن مصالح الأمة وخدمة قضاياها العادلة وحرصه على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحدة الصف العربي، كما عمل الأردن على تقوية وتمتين علاقات التعاون الثنائي مع الدول العربية الشقيقة، في شتى الميادين، وخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية (البطاينة، ٢٠٠٩).

ثانياً: العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية:

تعرف عوامل البيئة الخارجية بأنها العناصر المادية وغير المادية التي تقع خارج نطاق سيادة الدولة، ونظراً لموقع الأردن ولدوره الإقليمي الدولي ولطبيعة قيادته، فقد انخرط بكثير من الصراعات الدولية والعربية، ولتوضيح ذلك ستتم مقاربة هذه العوامل في إطارين:

١. الإطار الإقليمي:

بالرغم مما لحق بالنظام الإقليمي العربي من وهن وتراجع بعد حرب الخليج الثانية والثالثة، إلا أن الأردن ظل متشبثاً به وساعياً لإعادة قوته وقدرته. فلمعرفة مدى تأثير الوضع الإقليمي العربي على السياسة الخارجية الأردنية لابد أولاً من مقاربة أسباب هذا التردي الذي أصاب النظام الإقليمي العربي. حيث أشار الباحثون إلى الكثير من الأسباب ومنها (الهزايمة، ٢٠٠٤: ١٠٨-١٠٩):

١- تزايد قوّة العلاقات الثنائية بين دول الإقليم.

٢- ازدياد الاستقطابات الحادة في الوطن العربي.

٣- انشغال العراق بحروب الخليج وتدهور وضعه بعد ذلك.

٤- عزل مصر بسبب توقيعها اتفاقية كامب ديفيد ثم عودتها مما ولّد شرخاً بيّناً في العلاقات العربية – العربية، بالرغم من توقيع السلطة الفلسطينية والأردن اتفاقيات مماثلة فيما بعد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- توالي الضغوط على الأردن وعلى غيره للدخول في تحالفات خارجية.

٦- انشغال الأردن باستحقاقات القضية الفلسطينية وتطورات علاقاته مع الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية.

فرضت معطيات البيئة الخارجية على الاردن العديد من التحديات الخارجية على أثر احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام (٢٠٠٣) والقضية الابرز منذُ عام (١٩٤٨) الصراع العربي الاسرائيلي مرورا بإحداث جسيمة تمثلت بالانتهاكات المستمرة والقتل والسجن والاغتيالات للشخصية الفلسطينية والمسجد الاقصى ومحاولات تقسيمه زمنيا ومكانياً بين العرب واليهود خلال العام الحالي(٢٠١٥) واقتحام قطاع غزة لعدة مرات وآخرها عام (٢٠١٤) وكذلك تداعيات الازمة السورية وما حملته من نزوح للسوريين بأعداد كبيرة باتجاه الاردن على أثر ثورات الربيع العربي ونشوء البيئات الحاضنه للإرهاب والتطرف الديني والطائفي بالعراق وسوريا وسيطرة إيران عليها بتعزيز الطائفية وأباحت حقوق الاقليات وردع الدول المحيطة بها من دول الخليج العربي ودول الاقليم بتوقيع الاتفاق النووي مع الدول (٥+١) في عام ٢٠١٥، وكذلك عدم الاستقرار في النظام العالي والعولمة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ،هذه العوامل ساهمت في زيادة الضغط على الاردن لمواجهة هذه التحديات فهماً وإدراكاً لها ولطبيعة مخاطرها وتحديد الوسائل والإمكانيات الكفيلة بمعالجتها أو الحد من تأثيراتها ومنعها من التحول الى تهديدات.

٢. الإطار الدولي:

تعتبر البيئة الدولية من المكونات الهامة في صناعة السياسة الخارجية لكل الدول. وتضم هذه البيئة عادة دولاً ومنظمات ومؤسسات لها من القوّة القادرة على إحداث أثار على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طبيعة السياسات الخارجية للدول. ولقد تعاملت المنطقة العربية، ومنها الأردن، مع سياسات غربية وشرقية ظهرت في بداياتها بأن هدفها يتمحور فقط حول مصلحة المنطقة ومساعدتها في النهوض، إلا أن ما ثبت غير ذلك. وإن ما يميز حركة السياسة الخارجية للدول الكبرى في المنطقة العربية هو تلك الحالة التنافسية فيما بينها، شجعها حالة الضعف والتمزق العربية وعدم القدرة على إدارة الموارد والإمكانات العربية إدارة صحيحة. وكانت السياسة الخارجية الأردنية حيال البيئة الدولية،مقيدة خلال ما قبل الانفراج الدولي وتحديداً في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، الأمر الذي حد من التحرك السياسي الأردني الخارجي، ومنعه من التحرك بحرية في كل الاتجاهات، وهذا ما يفسر محدوديّة العلاقات الأردنية مع الكتلة الشرقية التي كانت تُناصب العداء من قبل الكتلة الغربية المرتبطة مع الأردن.أما ما بعد ذلك فقد تحررت السياسة الخارجية الأردنية من كثير من القيود فاعترف بالاتحاد السوفياتي (١٩٦٤)، وبدأت العلاقات مع الغرب تصاغ على قياس من التوازن أكثر من ذي قبل (نخلة، ١٩٨٣: ٤٣-٤٤).

لقد جاءت السياسة الخارجية الأردنية، كأي بلد آخر، نتيجة لتداخل متغيرات داخلية وإقليمية ودولية عملت على التأثير في توجيه السلوك السياسي الخارجي الأردني، ومن ذلك دور رئيس الدولة واستحقاقات الشح في الموارد وضعف التجربة الدولية على مستوى أجهزة الدولة واقتصارها على الملك. وفي سبيل التعاطي مع ذلك، قامت السياسة الخارجية الأردنية على مرتكزين؛ محاولة المواءمة في العلاقات العربية والدولية، ومحاولة الحصول على اعتراف عربي بدور الأردن المتميز داخل دائرة الإجماع الغربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : السياسة الخارجية الكويتية

تمهيد:

تختلف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى تبعاً لمصالح تلك الدولة وظروفها، فصانع القرار السياسي الخارجي لأي دولة كانت لا يصوغ قراراته دون اعتبار لمتغيرات وعوامل عديدة ليست نابعة من ظروف بلده فحسب بل هي استجابة لظروف خارجية لا يجد صانع القرار مناصاً من الاستجابة لها، وتعرف هذه المتغيرات بالبيئة العملية الخارجية والتي تشمل نظامين الإقليمي والدولي.

وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحثالأول: أهداف السياسةالخارجية الكويتية وملامحها.

المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الكويتية وملامحها:

تسعى السياسة الخارجية للدول إلى تحقيق أهدافٍ تخدم مصالحها الوطنية، ومنها ثلاث أهداف رئيسية تتمثل بالقوة والرفاهية والمكانة، وهذه الأهداف لا تتغير أبدًا، فهي المحدد والموجه للسياسة الخارجية، ولكن الذي يتغير هو عملية ترتيب الأولويات حسب المتغيرات الداخلية والخارجية. وعند الحديث عن توجهات الدولة ورؤيتها للأحداث السياسية والأزمات التي تنشأ، فإنها تبني مواقفها وتوجهاتها على جملة المتغيرات والمحددات التي تؤثر على السياسة الخارجية. وتتلخص أهداف السياسة الخارجية الكويتية في النقاط التالية:(الدويهس،١٩٩٢: ٨٦-١٠٦)

١. حماية أمن وسيادة واستقلال الدولة.
٢. حماية المصالح والقيم العربية والإسلامية والحفاظ على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية والقضايا للأمة الإسلامية بشكل عام.
٣. تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية ومن ثم الدول الفقيرة والنامية.
٤. استثمار فوائد سياسة المشاركة في توزيع الثروة أو مساعدات الدول الأخرى على صيغة إقامة شبكة العلاقات الدولية التي تخدم القضايا الكويتية الوطنية أولاً ومصالح العالمين العربي والإسلامي ثانياً من خلال ضمان وقوف الدول التي تساندها الكويت مادياً إلى جانبها في القضايا الوطنية فضلا عن القضية القومية.
٥. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، ورفض أية محاولة في شؤونها الداخلية.
٦. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية وضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من الإضراب وعدم الاستقرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧. تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد الدولي.

٨. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية واتخاذ الجانب المعتدى عليه وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه.

٩. استغلال علاقات الكويت الخارجية وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة العادلة، خاصة القضية الفلسطينية .

أبرز ملامح السياسة الخارجية الكويتية:

هيمنت على سياسة الكويت الخارجية منذ استقلالها عام ١٩٦١ ديناميكية جديدة وهي الرغبة في لعب دور نشط وفعال في العالم الخارجي، حيث تتسم قدرات الكويت لمواجهة التحديات والتهديدات الخارجية بقدر من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية هذا على الرغم من أن قدرتها المالية تتخطى قدرات العديد من الدول في الحجم أو حتى أكبر منها، وتبرز ملامح هذه الديناميكية من خلال: (إيري، ٢٠١٠: ٢٦٩-٢٧٠)

أولاً: أن السياسة الخارجية الكويتية لا تتأثر ذاتياً وإنما هي خارجية التأثر والتوجه أي أنها تعتمد على ردود الفعل وانعكاسات الأحداث الخارجية والعوامل والمتغيرات المحيطة أكثر من كونها عامل المبادأة في رسم السياسة الخارجية وتحديد المواقف حتى وإن انسجمت في توجهاتها وبصورة كبيرة بالمتغيرات والسياسات التي تفرضها دول الجوار سواء كانت متغيرات نوعية أو كمية، فالبيئة الخارجية مؤثرة بشكل حاد في رسم السياسة الخارجية الكويتية.

ثانياً: تتحدد مركزية السياسة الخارجية الكويتية من خلال السلطة التنفيذية والممثلة في وزارة الخارجية أو شخصية الوزير وتقوم بتنفيذها، وربما لا يزيد هذا الدور عن ممارسة الضغط والمشاورة وإبداء الاحتجاج والرأي في معظم الأحيان (العجمي،٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: أن قدرات الكويت للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية محدودة نسبياً ، فمهما حاولت الكويت امتلاك التقنيات العسكرية تبقى الإمكانيات لديها غير متكافئة مع خصومها أو مع إمكانيات دول الجوار على الأقل، خاصة من كانت تخشى قوتهم العسكرية سابقاً مثل العراق أو من ما تزال تخشى من امتلاكهم لأسلحة تفوق قدرة دول الخليج العربية مجتمعة، كإيران.

رابعاً: من مقومات وركيزة استمرار الكويت ككيان سياسي نجحت في الحفاظ على أمنها وكينونتها الدولية هو امتلاكها ثروة نفطية هائلة منحتها ميزة الثراء وإمكانية استثمار ثروتها النفطية والمالية في إقامة علاقات دبلوماسية وعلاقات تحالفية مع قوى إقليمية ودولية عديدة منذ استقلالها عام ١٩٦١، فضلاً عن قيامها بدور الدول المانحة والوسيط السياسي ولعب الدور الفكري والإعلامي في منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية عموماً، الأمر الذي نجحت من خلاله دولة الكويت في تحديد الخصوم والأعداء واستمالة الأصدقاء والحلفاء (العجمي،٢٠١١).

خامساً: تركت التحديات التي واجهتها الكويت من جانب إيران والعراق بصماتها البارزة في سياسة الكويت الخارجية، واعتمدت في سبيل التخلص من هذه التحديات والمخاوف على كل السبل التي تحول دون إعادة هذه المخاوف من جديد، فاستمالة كل الأصدقاء والحلفاء الذين يتعاطفون مع قضيتهم مع العراق عموماً، خاصة موضوع الأسرى فيما بعد، كما سلكت كل طريق مؤدي إلى تغيير سلوك القيادة العراقية تجاهها، وهذا ما يفسر علانية مشاركتها في إسقاط النظام العراقي السابق، لإدراكها السياسي أن تجاوز محنة حرب الخليج الثانية واستقرار المنطقة العربية وإقامة علاقات طبيعية مع العراق، لن تكون إلا مع عراق جديد بنظام آخر غير النظام الذي غزا ديارها واستباح حرمتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددات ومراحل صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية:

تكتسب عملية صنع القرار في السياسة الخارجية أهمية كبيرة وتتحدد مستويات ومراحل صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية بالمستويات التالية (مشاقبة، ١٩٩٨ :١٠٤):

المستوى الأول: ويختص به أمير البلاد وولي العهد، ويتم في هذا المستوى وضع الخطط العامة ورسم الإطار العام لسياسة الكويت تجاه القضايا المطروحة، ويتلقى وزير الخارجية من خلال هذا المستوى توجيهات أمير البلاد فيما يتعلق بمواقف الكويت تجاه مختلف القضايا.

المستوى الثاني: ويختص به رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء، وتناقش فيه النتائج التي يتوصل إليها وزير الخارجية في المؤتمرات الدولية، واجتماعات وزراء خارجية الدول الأجنبية التي يكون وزير الخارجية الكويتي طرفًا فيها، ويتم في مجلس الوزراء دراسة ومناقشة سياسة ومواقف الكويت الخارجية تجاه مختلف القضايا على ضوء ما يعرضه وزير الخارجية.

المستوى الثالث: ويتعلق بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختص به وزارة الخارجية وأجهزته االمختلفة.

المستوى الرابع: وهو مجلس الأمة الذي لعب، ومازال، دورًا مؤثرًا في حركة السياسة الخارجية الكويتية رغما لأزمات السياسية العديدة التي نشبت بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأصبح من اختصاصات هذا المجلس، ليس إبداء الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح مايراه بشأنها وحسب، وإنما التأثير سياسيًا والتهديد بطرح الثقة في حالة رفض وزير الخارجية أو مجلس الوزراء تنفيذ أواتخاذ قرار يرفضه أعضاء مجلس الأمة (المري،٢٠٠٧ :٤٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية:

تعطي السياسة الخارجية الكويتية اهتماماً كبيراً لعدد من الوسائل التي تتناسب مع المعطيات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية. اعتقاداً من صانعي سياسة الكويت الخارجية بأن مثل هذا النوع من الوسائل كافي بتحقيق أهداف السياسة الخارجية بصورة تتناسب وطبيعة قدرات الكويت السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من هنا ركزت السياسة الخارجية الكويتية على وسائل ثلاث كأدوات فعالة لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية لها. (السيد، ١٩٩٨: ٧-٨)وسيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية ودورها في السياسة الخارجية الكويتية.

المطلب الثاني: القيام بالوساطة والمساعي الحميدة لحل النزاعات ودورها في السياسة الخارجية الكويتية.

المطلب الثالث: الأعلام الخارجي ودوره في السياسة الخارجية الكويتية.

المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية ودورها في السياسة الخارجية الكويتية :

تتميّز دولة الكويت عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي ببعض المؤسّسات التي تُعطي إطاراً هيكليّاً أكثر تنظيماً لاقتصادها، حيث يتواجد فيها حساب ختامي مدقّق من قبل مجلس النواب لميزانية الدّولة، بالإضافة إلى تأسيس "صندوق أجيال" عام ١٩٧٦ عريق نسبيّاً يعمل على توفير جزءٍ، ولو كان يسيراً، من إيرادات النفط بشكل أكثر مأسسة وشفافيّة، ممّا هو الحال في باقي دول المجلس. في المقابل، تواجه الكويت تحدّيات تتشابه مع باقي أشقائها من دول المجلس، ولكنها قد تكون أكثر حدّة فيها. وعلى رأس هذه المشاكل هي الاعتماديّة شبه المطلقة على الثروة النّفطية الناضبة، والتي تشكل أكثر من95% من إيرادات الدّولة، وتُعتبر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي النّسبة الأعلى بين كلّ دول المجلس. ويشير إقرار مجلس النواب لقانون تعويض القروض في عام 2013 إلى أنّ هذه الاعتماديّة آخذة في الازدياد. ولذلك، فعلى الرغم من الفائض المالي النّسبي وتقدّمها على باقي دول المجلس في مجال الاستثمار البعيد المدى لجزء من الإيرادات النفطية؛ والكويت أكثر دولة في الخليج العربي تعتمد بشكل مباشر على الإيرادات النّفطيّة، ممّا يجعل الخلل الإنتاجي–الاقتصادي هاجساً مستفحلاً، وقد يكون هو التّحدي الأكبر الذي يواجه الكويت وأخواتها في المجلس على المدى المتوسط والبعيد(مركز الخليج لسياسات التنمية، ٢٠١٤).

كذلك تعد الكويت من أهم الدول في منطقة الشرق الأوسط وإحدى أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم. حيث ساهمت العديد من العوامل في جعل الاقتصاد الكويتي اقتصاداً بارزاً في الساحة العربية والعالمية على حد سواء. إذ تأثرت الكويت بعاملين بيئيين بارزين هما البحر والصحراء، اللذان لعبا دوراً كبيراً في تشكيل العادات والتقاليد الكويتية القديمة بالإضافة إلى التأثير على البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. ففي الماضي، كانتالمهن مثل الغوص والبحث عن اللؤلؤ، والتجارة، والصيد تعد كمصدر رئيسي للدخل في الكويت قبل اكتشاف النفط .ومع ذلك، فإن العائد المالي والاقتصادي لهذه الأنشطة كان محدود وان الأساليب والأدوات المستخدمة في الصيد كانت بدائية جداً. من ناحية أخرى، ازدهرت مهنة بناء السفن خلال تلك الحقبة حيث نالت السفن التي كانت تصل إلى الشواطئ الكويتية المليئة بالسلع المستوردة من موانئ الهند وأفريقيا واليمن وسلطنة عمان شعبية كبيرة بين السكان. ومع ذلك، شهدت هذه المهنة تدهور كبير في بداية الخمسينات مع ظهور السفن البخارية المزودة بالمحركات واكتشاف النفط بكميات كبيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم المساعدات الخارجية:

يطلق هذا المصطلح ضمن العلاقات الدولية، على المساعدات الخارجية المالية والتقنية التي تتلقاها الدول النامية من مصادر مختلفة لتحقيق تنميتها (الاشقر، ١٩٩٤، ١٠)، ويذهب البعض إلى أن المساعدات الخارجية هي انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية.وتتكون المساعدات الخارجية من جانبين : المنح والقروض، فالمنحة هي قيمة لا ترد، أما القروض فهي تقدم في شكل ميسر بحيث تؤجل فترة الاستحقاق لمدة طويلة نسبياً وبفترة سماح مناسبة (النملة، ٢٠١١، ٣٢)

أنواع المساعدات الخارجية:

يمكن تصنيف المساعدات الخارجية إلى نوعين:

١- **المساعدات الثنائية:** وهي التي تقوم على أساس ترتيبات ثنائية، على شكل اتفاقيات منظمة لهذه المعونات، بين الدول المانحة والدول المتلقية ومن أبرز المآخذ على هذا النوع من المساعدات أنها تعطي الدولة المانحة السيطرة على الكيفية التي تستخدم بها هذه المعونات، مما يضيق حرية التصرف والاختيار أمام الدولة المتلقية ويجعلها مضطرة إلى إنفاق المعونة بالكيفية التي تحددها هذه الاتفاقيات.

٢- **المساعدات متعددة الأطراف:** وهي المساعدات المقدمة من خلال نشاطات الأمم المتحدة، وذلك في إطار المشاركة الدولية الواسعة بين الأطراف المانحة والأطراف المتلقية لتلك المعونات ويتم رعاية أوجه استخدام هذه المساعدات من خلال الأجهزة الفنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتخصصة للمنظمة الدولية، ومن أبرز تلك المؤسسات، صندوق النقد الدولي الذي تأسس عام (١٩٤٥).

وقد أسهمت الثروة البترولية في فتح مجالات مؤثرة أمام السياسة الخارجية للكويت، كما أتاحت للكويت توظيف العوائد البترولية لخدمة مصالحها القومية، عن طريق بناء علاقات مميزة من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف سياستها الخارجية. من هنا بدأت الكويت في رسم سياسة مالية لخدمة أغراضها السياسية، وقد تمثلت هذه السياسة بسياسة المساعدات المالية والاقتصادية الخارجية، التي تقدمها الكويت من خلال الصندوق الكويتي للدول العربية والإسلامية والصديقة (دول العالم الثالث). وتعتمد فلسفة المساعدات المالية والاقتصادية التي تقدمها الكويت لمعظم دول العالم الثالث، على الدوافع التي يمكن حصرها بالنقاط التالية: (الخجا، ١٩٨٤، ٦٠)

(١) الروابط الأخوية بين الكويت والأقطار العربية، لأسباب قومية ودينية.

(٢) الرغبة في تطوير علاقات قوية مع الدول المجاورة لتدعيم أمن الكويت وسلامة استقلاله.

(٣) إدراك الكويت لأهمية تدعيم الاستقرار السياسي في المنطقة من خلال رفع المستوى الاقتصادي لأبنائها.

(٤) الشعور بالواجب لتقديم المساعدات للدول النامية لاعتبارات إنسانية.

(٥) الرغبة في تعزيز مكانة الكويت ونفوذهما على الصعيد الدولي.

يمثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الجهة الرئيسية الرسمية التي تقوم بتقديم المساعدات المالية والاقتصادية للدول النامية. وهو أول صندوق تم أنشاؤه في العالم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثالث، خصوصاً وأن هذه المساعدات التي يقدمها الصندوق للدول والهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية، قد أدت إلى ظهور بعض المكاسب السياسية للكويت على المستويين الإقليمي والعالمي ومن هذه المكاسب: (الخجا، ١٩٨٤، ٦١)

(١) حصول الكويت على اعتراف عالمي واضح من خلال دورها في ميدان المساعدات الأجنبية وبخاصة من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

(٢) المركز الذي تتمتع به الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية وما تحقق بسبب هذا المركز من دعم للقضايا العربية في العديد من المناسبات.

(٣) التعاطف الملموس من قبل الدول النامية تجاه القضايا الاقتصادية والسياسية التي تهم دول الخليج بصفة عامة ودولة الكويت بصفة خاصة.

(٤) علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل وعلاقات الصداقة التي تتمتع بها دولة الكويت على الصعيد الإقليمي والدولي.

(٥) ما يواجه المستثمرين الكويتيين من ترحيب وتأييد من قبل أغلب الدول النامية التي تسعى إلى اجتذاب رؤوس الأموال الكويتية.

مما سبق، وبالرغم من أن هذه المساعدات قد خلقت مردوداً سياسياً لدولة الكويت، إلا أن طبيعة السياسة التي يتبعها الصندوق الكويتي في مجال المعونات الخارجية هي دون المستوى المطلوب، ويعتريها بعض السلبيات التي تقف حائلاً أمام اتساع رقعة المكاسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية التي يمكن أن تجنيها الكويت من خلال المساعدات المالية والاقتصادية، ومن هذه السلبيات: (جريدة السياسة الكويتية، ١٩٨٤، ٦)

أولاً: أن هذه المساعدات والمعونات تعتمد على العوائد النفطية (البترول)، لهذا فهي تختلف بشكل رئيسي وجوهري عن المساعدات الغربية القائمة على دخل متنامي ناتج عن القاعدة الاقتصادية الصلبة والقوة الاقتصادية للدولة الغربية.

ثانياً:أن المساعدات الكويتية تهدف إلى خدمة المصالح التجارية أو فتح أسواق في الدول النامية للبضائع الكويتية.

ثالثاً: لقد أفادت المساعدات الكويتية والعربية أيضاً الدول الصناعية، حيث أن جزءاً رئيسياً منها كان يستخدم لتمويل شراء بضائع وكاستثمارات في تلك الدول . وهذا يعني غياب التنسيق بين الدول العربية من أجل تخطيط سياسة اقتصادية تعود عليها بالنفع من خلال الاعتماد على النفس وعدم الاعتماد على البضائع والخدمات الغربية.

رابعاً: أن المشاريع التي يمولها الصندوق الكويتي يتم طرحها عن طريق العطاءات والمناقصات المفتوحة لجميع دول العالم. وغير محصورة في الدول العربية أو الدول النامية، وهذا يفتح المجال أمام الشركات العالمية التي سوف يكون لها الحظ الأوفر في تنفيذ هذه المشاريع عن طريق العطاءات نتيجة لما تملكه من قدرات علمية ومالية وفنية.

خامساً: أن المردود السياسي الذي يمكن أن تحققه سياسة المعونات الخارجية للكويت مرهون باستمرار تدفق المساعدات، وان أي انقطاع أو تغير لهذه المساعدات تحت أي ظرف من الظروف من شأنه أن يحدث أثاراً عكسية على طبيعة العلاقة بين الكويت والدول المستفيدة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المساعدات، إضافة إلى أن الدول المستفيدة من هذه المساعدات قد تضطر نتيجة لتدهور أوضاعها الاقتصادية والمالية إلى عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق الكويتي.(الخجا، ١٩٨٤، ٦٢)

أصبحت دبلوماسية المساعدات الاقتصادية عنصراً هاماً في العلاقات الدولية وذو تأثير فعال في تحقيق المصالح القومية للدولة المانحة للمساعدات، إلا أن الطبيعة السياسية التي ينطلق منها الصندوق الكويتي في تقديمه للمساعدات المالية والاقتصادية، ليست كافية في استثمار هذه الإدارة الفعالة من أجل تحقيق أهداف سياسية تخدم مصلحة الكويت قومياً، وإقليمياً ودولياً. كما هو الحال في الدول الغربية التي تسخر هذه الأداة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لسياسة واضحة تخدم مصالحها القومية داخلياً وخارجياً. (غالي وخيري، ١٩٨٨، ٣٧٢)

المطلب الثاني: القيام بالوساطة والمساعي الحميدة لحل النزاعات:

تعد المساعي الحميدة والوساطة من الوسائل التي تستخدم لحل المنازعات سلمياً والتي تعمل على تحكيم لغة الحوار والتفاهم حول نقاط الخلاف بين الأطراف المتنازعة بعيداً عن المواجهة العسكرية. ويقصد بالمساعي الحميدة "قيام دولة ثالثة بموافقة الطرفين المتنازعين بالتقريب بين وجهات نظر الدولتين المتنازعتين والتخفيف من حدة النزاع وإيجاد جو ملائم للدخول في مفاوضات مباشرة لحل النزاع القائم بينها وهذه الدولة لا تشترك في المفاوضات كما أنها لا تقدم حلاً للنزاع". أما الوساطة فيقصد بها قيام دولة ثالثة بالسعي لإيجاد تسوية للنزاع القائم بين دولتين متنازعتين، وللدولة الثالثة أن تشترك في المفاوضات الدائرة بين الطرفين المتنازعين وأن تقترح حلاً للنزاع.(الراوي، ١٩٧٨، ٣٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمثل الوساطة والمساعي الحميدة (الدبلوماسية) أهم أدوات السياسة الخارجية الكويتية، وهي أداة مرتبطة بالأداة الاقتصادية فهما المساعي الحميدة والوساطة التي تستمدان قوتهما وتأثيرهما من سياسة المساعدات الخارجية الكويتية، تلك السياسة التي أتاحت لدولة الكويت أن تلعب دوراً مميزاً على الصعيدين الدولي والإقليمي من خلال العمل الدبلوماسي. وفي ظل ذلك، أشارت الباحثة السوفيتية (يلينا هيلكوميان) إلى أهمية الوسائل الدبلوماسية في السياسة الخارجية الكويتية بقولها:"إن سياسة الكويت الخارجية سياسية متوازنة ومعتدلة، وأنها تعتمد بشكل رئيسي على الوسائل الدبلوماسية في معالجة شتى القضايا الدولية سواء التي تخصها مباشرة أو التي تخص الدول العربية والإسلامية".(جريدة القبس الكويتية، ١٩٨٩، ٥)

وتبرز فاعلية الدبلوماسية الكويتية ونشاطها من خلال المساعي الحميدة والوساطة التي قامت ولا تزال تقوم بها الكويت بين عدد من الدول العربية والإسلامية والصديقة، إدراكاً منها لأهمية إيجاد علاقات متميزة بين دول العالم الثالث الذي يجب أن لا ينشغل بخلافات جانبية، تبعده القضايا المصيرية التي تهم هذا العالم كالقضايا السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن نشاط الدبلوماسية الكويتية مدفوع بدوافع قومية تجاه الدول العربية الشقيقة، وبدوافع سياسية تجاه الدول الصديقة، وبدوافع دينية تجاه الدول الإسلامية، من أجل كسب مواقف حميدة تكون رصيداً لها وقت الأزمات، وعملت السياسة الخارجية الكويتية من خلال الدبلوماسية على تصفية الأجواء بين الدول العربية، من منطلق أن الكويت جزء منها، وأن قوة الكويت من قوة الأمة العربية، وقد أكد هذه الحقيقة الشيخ صباح الأحمد بقوله: "أن الكويت جزء من هذا الوطن وسياستها العمل الجاد المتواصل لتقريب وجهات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظر المختلفة، والكويت بقدر ما تستطيع تبذل كل جهد لتحقيق التضامن العربي ولن يهدأ لنا بال حتى يتم التضامن الذي هو في مصلحة الجميع" (خضير، ١٩٨٦، ٥٣).

وقد اتضح الدور الكويتي اتجاه الأزمة اليمنية من خلال تنفيذها للمبادرة الخليجية ومشاركتها في قوات التحالف لدعم الشرعية، ومحاولتها لإيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية عن طريق استضافتها لمحادثات بين الفرقاء اليمنيين و لقد سبق للكويت أن استضافت عام١٩٧٩م محادثات بين رئيسا شطري اليمن وتم التوصل حينها إلى إعلان الكويت لوقف الحرب بين شطري اليمن، أما عن المحادثات التي بدأت في (٢٠١٦/٤/١٨) فقد بذلت الكويت جهد في توفير دعم دولي لوقف إطلاق النار، حيث انطلقت ورشات عمل في كلاً من الكويت ومسقط بمشاركة فنيين عسكريين من الإتحاد الأوروبي و برعاية الأمم المتحدة (القاق، ٢٠١٦)، وقد أشارت دولة الكويت أن حوارها سيكون من اجل بناء الدولة وإنهاء الحرب وتضمنت تصريحاته خمس نقاط هي: تسليم السلاح الثقيل للدولة، سحب الميليشات والمجموعات المسلحة، ترتيبات أمنية انتقالية، الحفاظ على مؤسسات الدولة و بدء الحوار السياسي الشامل، إنشاء لجنة لتبادل المعتقلين و السجناء (بدوى، ٢٠١٦).

المطلب الثالث: الأعلام الخارجي:

يعتبر الإعلام الخارجي جزءاً من الأمن الخارجي، إذ لا بد من وجود مكاتب إعلامية تواكب الحدث بشكل صحيح وتبرز دور الكويت وتكون عاملاً مساعداً للسياسة الدبلوماسية للكويت. أما قطاع الإعلام الخارجي فهو جزء من وزارة الإعلام وليس له ميزانية خاصة وتنطبق على العاملين فيه اللوائح العامة للتوظيف في الداخل ولوائح السلك الدبلوماسي في المكاتب الإعلامية في الخارج، ومن الناحية المهنية الإعلام الخارجي له رسالة محددة بتسويق الكويت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثقافياً وحضارياً في الخارج وذراع لدعم التحرك الدبلوماسي الكويتي في العواصم العالمية، لإدراكها لأهمية هذه الوسيلة الخارجية وأداة في السياسة الخارجية وتشكيل الرأي العام الذي يتأثر إلى حد كبير بهذه الأداة في العصر الحديث الذي يشهد اهتمام بوسائل الإعلام التي شهد تطوراً تكنولوجياً كبير مكنها من تخطي الحواجز الجغرافية والتأثير على الأمم والشعوب (خضير، ١٩٨٦، ٥٧).

يحمل الإعلام الخارجي لدولة الكويت بعض القضايا في الإستراتيجية لدولة الكويت، ويقوم هذا الإعلام على بمبدأ الالتزام بالإسلام وأسلوب الحياة الكويتية لبناء الفكر والوجدان والقيم للفرد والمجتمع وهي سياسة إعلامية مبنية على الانفتاح وحرية التعبير والحوار واحترام الرأي الآخر. حيث يسهم في خدمة القضايا التنموية والإسهام في بناء الفرد الكويتي، والمشاركة في الإسهام في سياسية الكويت بالعمل على التأثير في عملية صنع القرارات في المحافل الدولية. كما انه يعمل على أبراز الهوية العربية الكويتية، ويؤكد دائماً على أن قوة دولة الكويت هي جزء من الأمة العربية، والتأكيد على الولاء المطلق للوطن، ويهتم بأهمية الوحدة الوطنية(الاشقر، ١٩٩٤، ١٠).

وقد مثل إفتتاح المكتب الإعلامي الكويتي في العاصمة الأردنية عمان في سبتمبر عام ٢٠٠٢ حدثاً نوعياً هاماً لسياسة الإعلام الخارجي الكويتي وعمل الإعلام الخارجي على الساحات العربية، وقد انعكست أهمية هذا الحدث في عمان كون الساحة الأردنية من الساحات المتداخلة والمعقدة والتي يصعب الحكم عليها من الخارج نظراً للتنوع السياسي والاجتماعي غير المألوف في ساحات عربية أخرى، في هذه الظروف كان التحرك الإعلامي الكويتي على الساحة الأردنية ضرورة ملحة من أجل تعزيز العلاقات بين الدولتين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : العلاقات السياسة الأردنية الكويتية

جاءت المواقف المشتركة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال السياسة الخارجية، نتاج لعلاقات أخوية طبيعية سابقة، قامت على أساس الاحترام المتبادل والتنسيق والتعاون على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني. ولكن ثمة ظروف على المستوى الإقليمي والدولي أثرت على تلك العلاقات، وخلقت حالة من التباع والفتور في العلاقات الدولية مثل أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١. وهو الحدث الأكثر تأثيراً في تأزم العلاقة بين الطرفين، عندما اجتاحت العراق الكويت، وهو ما لم تستطيع الأردن أن توقفه؛ فقد بذلت الأردن كل الجهود لحل ذلك الصراع ضمن إطار البيت العربي، أي من داخل أروقة جامعة الدول العربية. ولكن كل الجهود العربية باءت بالفشل ولم تستطيع أن تضع حلول لذلك الصراع (أبو طالب، ١٩٩٥).

وبعد تسلمه سلطاته الدستورية، كان الملك عبد الله الثاني حريصاً على توثيق العلاقات مع دول الخليج، حيث قام بزيارات متعددة لزعماء دول مجلس التعاون الخليجي، والالتقاء كذلك بالجيل الخليجي الحاكم الجديد، حيث أبدوا حالة من التقارب الخليجي القائمة على المحبة والإخوة والتشاور والتنسيق فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك، والقضايا العربية والإقليمية والدولية. وذلك انطلاقاً من معرفة صانع القرار الأردني بالتحديات التي لا يستطيع حلها بمفرده أو إمكانيته الذاتية، فهو بحاجة إلى مساعدة الأشقاء والأصدقاء، وان هذه التحديات والمشاكل الإقليمية لا تهدد فقط أمنه الوطني وحده، ولكنها تهدد الأمن القومي العربي بصفة عامة، وأمن دول مجلس التعاون الخليجي بخاصة (المناصير،٢٠٠٣). وسيتم تناول العلاقات السياسية الأردنية الكويتية في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور العلاقات السياسية الأردنية –الكويتية.

المبحث الثاني : تطور العلاقات الاجتماعية والثقافية الأردنية –الكويتية.

المبحث الأول: تطور العلاقات السياسية الأردنية –الكويتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حرص الطرفان، الأردني والخليجي، على استمرار العلاقات بينهما، وخاصة في مجال السياسة الخارجية، حيث أن هذا التقارب والتطور السريع في هذه العلاقات يخدم الطرفين، خاصة وإن الأردن من الدول الأكثر انفتاحاً في المنطقة العربية، ويملك تجربة ديمقراطية جيدة على مستوى الدول العربية في إطار المشاركة السياسية سواء على المستوى الشعبي أو مستوى المشاركة الحزبية في عملية صنع القرار. وساعدت كل هذه العوامل على هذا التقارب بين الجانبين، وخلق حالة من الروابط المشتركة بين الأردن ومجلس التعاون الخليجي، منطلقاً الأردن في سياسته الخارجية من مبادئ الثورة العربية الكبرى، التي أطلق شرارتها الأولى الشريف الحسين بن علي من أجل حرية العرب واستقلالهم والذود عن كرامتهم (المشاقبه،٢٠٠١). لذا فإن توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج لم تأتي من فراغ، وإنما هنالك مقومات وعوامل يشترك بها الجانبان. وهذه العوامل والمقومات والروابط المشتركة، خلقت حالة من التعاون بين الطرفين، وعملت على تطور العلاقات السياسية والاقتصادية وعلى كافة الجوانب والأصعدة (الوخيان،١٩٩٣). اتسمت سياستا الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي الخارجية بالسمات والثوابت التالية(الهزايمة، ٢٠٠٤ :٤٥-٤٧):

- التزام الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بمبادئ الشرعية الدولية واحترام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة باحترام سيادة كل دولة، وصون استقلالها وسلامتها الإقليمية، وكذلك احترام سيادة واستقلال الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والسعي نحو ترسيخ مبادئ حسن الجوار والتضامن والأخوة، والوقوف مع الشرعية الدولية ونبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية، وإقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتجارية معها على أساس المصلحة المتبادلة والمنفعة المشتركة ومواثيق الأمم المتحدة.

- ارتكز الجانبين الأردني ودول مجلس التعاون الخليجي في العلاقات الدولية على قواعد دساتيرها وأعرافها التي نصت على أنها دول عربية، وشعوبها جزء من الأمة العربية، وبالتالي فإن العلاقات بينهما هي علاقات أخوية قائمة على الثقة والاحترام المتبادل، والسعي لتعزيز الوحدة العربية والالتزام بميثاق الجامع العربية.
- التزام الأردن المبدئي والثابت بالقضية الفلسطينية بحكم معايشتها اليومية وتحسسه المباشر لمعاناة الشعب الفلسطيني التي رسخت نتيجة لتداخل الجغرافيا مع العامل الديموغرافي، واتفاق كلا الطرفين الأردني والخليجي على تقديم المساندة والدعم للأشقاء الفلسطينيين وسلطتهم الوطنية في كافة المحافل العربية والإقليمية والدولية حتى يتمكنوا من استرداد حقوقهم وتقرير مصيرهم، وتأسيس دولتهم المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف (بشير،٢٠٠٣).
- التزام الطرفين بعملية السلام خياراً إستراتيجياً، وتقديم الدعم اللازم للأشقاء العرب على كافة المسارات، لا لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم، وفقًا لاستعادة حقوقهم ووصولاً لمقررات الشرعية الدولية، حيث أيدت دول المجلس المبادرات الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي.بل أن المملكة العربية السعودية، تقدمت بمبادرتين لإيجاد حل لهذا النزاع في عام ١٩٨١وعام ٢٠٠٢ كما شاركت دول المجلس، في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م . وتتمسك دول مجلس التعاون الخليجي بمبادرة السلام العربية، التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، أساساً لتحقيق السلام العادل والشامل في إطار الشرعية الدولية، انطلاقاً من القناعة بأن السلام خيار استراتيجي للأمة العربية.

- وفاء الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بالتزاماته من خلال عضويته في المنظمات الدولية والإقليمية بما في ذلك الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي واحترام المعاهدات والاتفاقيات والوفاء بها، وإقامة العلاقات مع الدول على أساس المصالح المتبادلة والمنفعة المشتركة.

إن العلاقات السياسية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي هي علاقات تاريخية قديمة، حيث تأسست هذه العلاقات على الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة والتعاون الوثيق، والوضوح الدائم والتنسيق المستمر.فهذه العلاقات لم تأت من فراغ وإنما هو نتيجة لقبول دول الخليج العربية لواقع الأردن التاريخي والاجتماعي والسياسي والثقافي، الذي يتوافق مع سياسات وتطلعات دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تسعى إلى النمو والتطور والاندماج في المجتمعات المنفتحة، وتسعى أيضاً إلى الاستفادة من التجربة الأردنية في كافة المجالات(المشاقبه،٢٠٠١ :٥٧).

لذلك فقد ساهمت عدة عوامل كمحددات لسياسة الأردن الخارجية، تجاه دول الخليج على وجه العموم، إضافة إلى العوامل الاقتصادية والتاريخية والثقافية. فموقع الأردن الجيوسياسي قد ساهم في تعزيز الأمن والاستقرار لدول مجلس التعاون الخليجي، باعتبار الأردن خط الدفاع الأول أي كدولة عازلة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل.وبالتالي وجود الأردن الجغرافي مع إسرائيل يعتبر سداً منيعاً ضد الأطماع والتوسع الإسرائيلي، لأن إسرائيل تعتبر أخطر دولة استيطانية على مستوى العالم، والأردن هي الدولة العربية الوحيدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تملك أطول شريط حدودي لإسرائيل.من هنا فإن الأردن يعتبر العمق الاستراتيجي لدول الخليج من التهديد القادم من الغرب (إسرائيل)، وإن دول الخليج هي العمق الاستراتيجي للأردن من التهديد القادم من الشرق (إيران) (Fattah, 1974).

استندت المملكة الأردنية الهاشمية في سياستها الخارجية تجاه مجلس التعاون الخليجي إلى إقامة علاقات متوازنة مع دول المجلس.وبالتالي، فقد لعب الأردن دوراً هاماً في تحقيق الأمن والاستقرار لكثير من دول الخليج من خلال قيام الأردن برفد دول الخليج بالكوادر البشرية المدربة، وإرسال البعثات العسكرية التي ساهمت في تطور القوات العسكرية والأمنية، لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة دولة الإمارات العربية، بالإضافة إلى الدور الأردني الشامل في تحقيق التنمية وللقطاعات كافة (المشاقبه،٢٠٠١ :٨٧).

تتشابه أهداف السياسة الأردنية والسياسة الكويتية من حيث ما تسعى إليه، فهي تهدف إلى الحفاظ على استقلال الكيان السياسي لكل منهما وحماية سيادته ووحدة أراضيه، والحفاظ على طابعه الملكي الهاشمي والكويتي وإدامة نظام الحكم القائم، ولتحقيق هذه الأهداف فلقد وضع النظامان الأسس التالية (نوايسة، ١٩٩٤ :٣٧):

- إبعاد مصادر الخطر الخارجي، سواء الخطر الدولي كإسرائيل وإيران والتنظيمات الارهابية المتطرفة التي تؤثر على استقرار الدول العربية ومنها الكويت والاردن بالاضافة إلى التهديدات الناتجة عن الصراع والتنافس الدولي، وإبعاد مخاطر الإرهاب الداخلي ومكافحته في كافة الأساليب والطرق السلمية للحيلولة دون وقوعه أو تفشي هذه الظاهرة بين الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تعزيز الولاء والانتماء للحكم الملكي، وذلك في بناء القوات المسلحة وتزويدها بالمعدات والتكنولوجيا الحديثة لحماية النظام وسيادة الدولة.
- رعاية المقدسات، فكلا النظامين يسعيان إلى رعاية المقدسات الإسلامية مع العمل على حضور ومشاركة أردنية وكويتية على الصعيد العربي والإسلامي.
- التزام كل من الأردن والكويت بالمشاركة على الصعيد القومي في مختلف المجالات.
- إتباع كل من الأردن والكويت الحياد وعدم الانحياز والالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومراعاة ميثاقها وأن يكون كل منهما بلداً مستقلاً وقد منحا حق العضوية في أسرته الدولية الكبيرة.

أولاً: موقف الأردن من أزمة الخليج

أنطلق الموقف الأردني من أزمة الخليج من مبدأين :

الأول: هو القناعة المطلقة بعدم وجوب احتلال أراضي الغير بالقوة، ومن هنا كانت الدعوة الأردنية للعراق من أجل الانسحاب من الكويت كأساس للتحرك الأردني، وقد تأكد ذلك من خلال التصريحات الأردنية التي أعلن فيها الملك الراحل الحسين بن طلال أن الأردن لا يعترف بضم الكويت إلى العراق، وقال أنه ما زال يعترف بالنظام الأميري والحكومة الشرعية التي كانت قائمة قبل الغزو (فخر الدين،١٩٩٥ :٥٣). وفي خطابٍ له قال "إن الأردن ملتزم بمبدأ عدم جواز احتلال الأرض بالقوة وهي قاعدة ينطلق منها بجميع القضايا المماثلة ومبدأ تمسَّكْنا فيه طوال حياتنا السياسية بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي" (المحاميد،٢٠٠٢ :٢٥١).

الثاني: الإيمان المطلق بضرورة احتواء الأزمة وحصرها داخل الأسرة العربية وعدم السماح لها بالخروج عن الإطار العربي، حيث قال الملك: "إننا مهتمّون في الأردن بإيجاد حل للنزاع العراقي الكويتي ضمن الإطار العربي ونأمل في معالجته بأنفسنا وبالطريقة الملائمة وأنّ أي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محاولات خارجية للتدخل في النزاع ستعمل على تعقيد الأمور بدلاً من حلها"(فخر الدين،١٩٩٥ :٥٧).

لقد كان الأردن إبان الغزو العراقي للكويت في وضع دقيق للغاية، فمن ناحية فإن انحياز الأردن إلى جانب العراق يعرضه إلى توقف الدعم الخليجي البالغ خمسمائة مليون دولار إضافة إلى تهديد مصالح ثلاثمائة ألف أردني يعملون في دول الخليج. وفي الوقت ذاته فإن انحيازه للكويت يعرض اقتصاده لمخاطر شديدة وذلك نتيجة للتداخل الكبير بين الاقتصاد الأردني والاقتصاد العراقي، كما أن موقع الأردن بين العراق وإسرائيل وإدراكه لأثر التغيرات في البيئة الدولية وفي ميزان القوى العربي الإسرائيلي قد دفعه للعمل على حل مشكلة احتلال الكويت عربياً والحفاظ على العراق كعمق إستراتيجي للعرب (المحاميد،٢٠٠٢ :٢٥٥).

وفي ظل ذلك، أدركت القيادة الأردنية خطورة خروج الأزمة عن الإطار العربي وأشارت إلى أن النتائج السلبية لهذا التدخل لن تقتصر على النتائج المباشرة للدمار الذي ستلحقه هذه الحرب التي تتجمع فيها أعظم القوى العسكرية العالمية ضد بلد عربي وعلى أرض عربية، بل ستتخطاها إلى النتائج البعيدة التي تتمثل في فقدان السيطرة على أهم الموارد الطبيعية وهو النفط، وإلى ما ستحمله مغبات التدخل الأجنبي في هذه الأزمة من انقسام في الصف العربي وإرساء لقواعد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية العربية.

لقد كان موقف الملك الراحل الحسين بن طلال يدل على بُعد نظر وعلى تمرّس سياسي يظهر من خلال قدرته على استشفاف خطورة التدخل الأجنبي والنتائج السلبية للحرب على العراق في الوقت الذي غفل فيه الكثيرون عن توقّع مثل هذه النتائج. ولم يكتفي الملك بالتنبيه والتحذير بل كثّف جهوده من أجل حل الأزمة قبل تفاقمها. وفي أثناء تصاعد الأزمة وقبل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغزو بثلاثة أيام ذهب الملك الراحل الحسين بن طلال إلى العراق والكويت وناشد الملك كلاً من الرئيس العراقي الراحل صدام حسين والأمير جابر الأحمد الصباح بأن يسويا الخلاف ودياً. وفور سماعه نبأ الغزو سافر الملك حسين إلى مصر للقاء الرئيس المصري السابق"حسني مبارك" من أجل التوسط لحل الأزمة، كما عمل على الاتصال بالرئيس الأمريكي السابق"جورج بوش" لإقناعه بإعطاء الفرصة لحل الأزمة سلمياً. ثم ذهب الملك حسين إلى بغداد للحصول على التزام من صدام حسين من أجل الانسحاب وكاد ينجح في ذلك لولا إدانة وزراء الخارجية العرب للغزو. ثم قام الملك بزيارات لكل من ليبيا والسودان والجزائر والمغرب واليمن وتونس وعواصم الدول الغربية حيث زار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وأسبانيا وذلك لبحث السبل الكفيلة لإيجاد حل سلمي للأزمة.وبذلك يكون مجموع الدول التي زارها حوالي خمس وعشرين دولة هادفاً إلى منع تفاقم الأزمة شارحاً وجهة نظر الأردن لأبعاد الأزمة وملابساتها(نهار، ١٩٩٣ :٩١).

شكّل الموقف المبدئي للأردن من أزمة الخليج سبباً في تعرض الأردن للعديد من الضغوط والانتقادات التي وصلت إلى حد اعتبار الأردن شريكاً في الذنب، فالولايات المتحدة وفي سعيها الحثيث للحصول على مظلّة عربية شاملة في بناء تحالفها، ونظراً للعلاقة المتميزة التي جمعت الأردن بالعراق، وكذلك الموقع الإستراتيجي للأردن بوصفه واقعاً بين العراق وإسرائيل، لذلك كان للمظلة الأردنية أهمية كبرى (نهار، ١٩٩٣ :٩٣). فعندما بدأت دول التحالف بالضرب على الأراضي العراقية ودمّرت المنشآت والجسور في كافة مدن العراق، شجب الملك الراحل الحسين بن طلال عمليات دول التحالف وضاعف نداءاته لوقف القتال، كما سخّر الأردن وسائل إعلامه ودبلوماسيته من أجل كشف حجم وخطورة المؤامرة وما يحدث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من تدمير وخراب أمام الرأي العام محذراً من مغبة الاستمرار في هذا النهج (نهار، ١٩٩٣ :٩٤).

أمّا على صعيد الموقف الشعبي فقد فجّرت أزمة الخليج العواطف الجياشة ليس في الأردن فحسب بل في كافة أنحاء الوطن العربي، ولم يخرج الموقف الشعبي الأردني عن هذا الإطار العام. حيث كانت العلاقة الوثيقة التي جمعت الأردن والعراق طوال سنوات الحرب العراقية الإيرانية سبباً إضافياً في التعاطف الشعبي الأردني. ولقد عبّر الموقف الشعبي عن نفسه باندفاع وحرية سواء كان عن طريق البرلمان أو الصحافة أو المظاهرات أو حملات المساعدات الإنسانية لشعب العراق وقد جنّب هذا النشاط البلاد من أي تفجّر كان يمكن أن يحدث نتيجة الضغوط المتزايدة. وجاء الموقف الأردني من الأزمة منسجماً مع الموقف الشعبي وعبّرت القيادة السياسية في الأردن عن النبض الشعبي القومي في الأردن، كما في غيره من البلدان العربية، فبقي الوضع الداخلي الأردني متماسكاً وشعر المواطنون أنهم شركاء في المسؤولية والقرار فاطمأن الأردنيون إلى هذه الظاهرة وإلى المصداقية التي إكتسبتها قيادتهم على ساحة الوطن الشعبية، كما تولّد شعور بالالتحام مع هذه القيادة وبالاعتزاز بموقفهم (المناصير،٢٠٠٣).

وبعد توقف العمليات العسكرية،جدد الأردن مساعيه لمعالجة آثار الحرب وقد عمل في الاتجاهات التالية:

- محاولة إيجاد حل عادل لإخراج العراق من محنته.
- محاولة رأب الصدع الذي حدث في الصف العربي وإنشاء علاقات جديدة من التعاون القائم على الثقة المتبادلة بين الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محاولة إعادة بناء الثقة مع الدول التي انتقدت الموقف الأردني خلال الأزمة.
- الدعوة للاستفادة من الحماس الدولي الذي نجم عن هذه الأزمة لحل قضايا الصراع في المنطقة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية (نهار، ١٩٩٣ :٩٧).

ثانياً: انعكاسات حرب الخليج الثانية على العلاقات الأردنية- الكويتية

جاءت الأردن من حيث الأضرار الناتجة عن حرب الخليج بالمرتبة الثانية بعد كل من الكويت والعراق، حيث فُسّر رفض الأردن الانضمام للتحالف الدولي وكذلك سعي الأردن لعدم تدويل الأزمة على أنه انحياز للعراق وقد جعل هذا الموقف كلاً من السعودية ودول الخليج مجتمعة إضافة إلى الولايات المتحدة إلى معاقبة الأردن اقتصادياً، إذ توقفت المساعدات الاقتصادية العربية المقدمة للأردن والبالغ قيمتها خمسمائة مليون دولار وفرضت السعودية حظراً تجارياً على الأردن فأغلقت حدودها أمام الصادرات والواردات الأردنية ومنعت الشاحنات الأردنية من الوصول إلى أقطار الخليج الأخرى ومنعت كذلك تحميل البضائع الأردنية التي ألقت بها البواخر الأجنبية في ميناء جدة وأغلقت مجالها الجوي في وجه الطائرات الأردنية. كما وتأثرت معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى للأردن كالصناعة والنقل والسياحة من جراء هذا الحظر. فقد فرضت دول التحالف طوق الحصار على الأردن فأخذت سفنه منذ آب ١٩٩٠ تراقب ميناء العقبة وتعترض السفن المتجهة إليه وخلال عام واحد تم إيقاف أو إعاقة أو تحويل اتجاه حوالي أربعمائة وواحد سفينة، وأزداد الحصار شدة عندما أوقفت كافة شركات الطيران العالمية رحلاتها إلى الأردن، ورفعت شركات التأمين رسومها عدة أضعاف فتحوّل جزء كبير من الاستيراد الأردني عن طريق سوريا(الهزايمة، ٢٠٠٤ :٢١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبلغت الأزمة ذروتها عندما قرر مجلس الأمن فرض الحصار على العراق والامتناع عن التصدير إليه أو الاستيراد منه فتوقف الأردن عن استيراد النفط العراقي، حيث كان قبل الأزمة يستورد (٨٠-٩٠%) من احتياجاته النفطية من العراق ويستورد الباقي من السعودية ولكن الأردن فوجئ بانقطاع الضخ من السعودية ومن هنا بدأ الأردن يواجه أزمة خطيرة ورفع شكواه إلى مجلس الأمن الذي سمح له باستيراد النفط العراقي. وهكذا مضى الأردن بنقل النفط العراقي بالصهاريج لكن الطائرات الأمريكية قصفت الصهاريج مما أضطر الأردن لوقف جلب النفط من العراق وأخذ الأردن بوضع سياسات تخفيف الاستهلاك النفطي ثم لجأ الأردن إلى استيراد النفط من سوريا واليمن وأبتاع لذلك ناقلتين للنفط. ومما زاد الوضع سوءاً أن سعر برميل النفط قد أرتفع من أربعة عشر دولاراً قبل الغزو إلى واحدٍ وأربعين دولاراً بعد الغزو. وأستمر الأردن يعاني من هذا الوضع حتى حصل في أيار عام ١٩٩١ على قرار من مجلس الأمن يتيح له استيراد النفط العراقي(نهار، ١٩٩٣ :١٠٥).

من جهة أخرى جمدت الولايات المتحدة بعض مساعداتها للأردن المتعلقة بتزويد الأردن بالحبوب كما تم تعليق المساعدات العسكرية للأردن إلا إن مجلس النواب الأمريكي أذن للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بدفع إعتمادات السنة التالية والتي تبلغ سبعة وعشرون مليون دولار إذا تعهد الأردن بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل وتوقف عن كل تعاون مع العراق. وفي عام ١٩٩٢ قرر الكونغرس الأمريكي وقف مساعدات أمريكية للأردن كانت تبلغ خمسين مليون دولار في تلك السنة.

لقد عانى الاقتصاد الأردني من انكماش حاد وصل إلى حد الأزمة في الفترة التي أعقبت الاحتلال العراقي للكويت، حيث وصلت نسبة البطالة إلى (٣٣%) من إجمالي قوة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل الأردنية ووصلت نسبة التضخم إلى أكثر من (٣٥%) مما دفع الحكومة الأردنية إلى وضع عدد من الإجراءات التقشفية تمثلت في خفض قيمة الدينار (٤٠%) ورفع أسعار المواد الأولية بنسبة زادت عن (٣٠%) والسعي إلى إعادة جدولة الديون الخارجية وأدت الخسائر التي وصلت في النصف الأول من عام (١٩٩١) إلى أربعة مليارات دولار إلى إصابة الاقتصاد الأردني بانتكاسة حادة أجهضت الجهود المبذولة لإنعاشه خاصة مع تدفق أعداد كبيرة من الوافدين، مما أدى إلى توقف حوالاتهم وما ترتب على الأردن من القيام بواجبه الإنساني من تكاليف باهظة بلغت أربعين مليون دولار في شهرين إضافة إلى ما ترتب على الأردن من استيعاب (٣٠٠) ألف مواطن من الأردنيين والفلسطينيين العاملين في الخليج مما أدّى ذلك إلى أزمة في المرافق العامة في التعليم والصحة. وقدّرت خسائر الأردن الاقتصادية نتيجة أزمة الخليج أحد عشر ألفاً وتسعة وثمانون مليون ديناراً أردنياً عام ١٩٩٠ وألفان ومائتان وأربعة وستون مليون ديناراً أردنياً عام ١٩٩١ (المناصير،٢٠٠٣).

فقد الأردن جرّاء تلك الأزمة وموقفه منها الداعم الإقليمي العربي (الدول الخليجية والعراق)، وفقد أيضاً الداعم الرئيسي الخارجي (الولايات المتحدة) في وقت كان فيه الأردن بأمس الحاجة لهما، فمن ناحية كان يعيش أزمة اقتصادية خانقة ظهرت بوادرها أواخر الثمانينات وتعطل تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الأول الذي شرع في تطبيقه للخروج من أزمته الاقتصادية أوائل عام (١٩٨٩) بالتعاون مع الدول الغربية الدائنة ومؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وبالتالي في سبيل الخروج من هذه الضغوط والتخلص من آثارها لم يجد الأردن سبيلاً سوى الانخراط في مفاوضات سلام مع الجانب الإسرائيلي برعاية أمريكية نشطة حيث انطلقت عمليات التفاوض بعد انتهاء الأزمة عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٩٩١) من خلال مؤتمر مدريد للسلام حيث أن العامل الاقتصادي كان من أهم العوامل التي دفعت الأردن إلى الانخراط بتلك العملية(نهار، ١٩٩٣ :١٠٢).

ثالثاً: موقف الأردن والكويت من الصراع العربي الإسرائيلي

لقد أخذت السياسة الأردنية الخارجية بعد عام ١٩٩١ الخيار السلمي لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة العربية استناداً إلى مجموعة من القرارات منها قرار مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وقرارات مؤتمر قمة الرابط ١٩٧٤م، وخطة السلام التي تبناها مؤتمر القمة العربي عام ١٩٨٢م والمبادرة العربية للسلام المقدمة من قبل ملك المملكة العربية السعودية الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، والهدف هو تأمين الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية واستعادة الحقوق للشعب الفلسطيني مقابل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة العربية (عبد الله، ٢٠١٠).

وتدعم الكويت كافة الجهود والمساعي التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يستند إلى مبادرة السلام العربية ومبادئ قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ، حيث رحبت بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام وخروج هذا المؤتمر بآلية دولية متعددة الأطراف تمهد لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية ومن ثم إنهاء كامل للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وفق أطر محددة للاتفاق والتنفيذ بما يكفل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ، كما ويطالب المجتمع الدولي وبشكل خاص مجلس الأمن على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية، مجدداً الدعوة لجميع الأطراف وبخاصة الأطراف الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى مواصلة الجهود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والضغط على إسرائيل لحملها على القبول بقرارات الشرعية الدولية. وشدد المجتمع الدولي أيضاً على مسؤولية الأمم المتحدة المستمرة بكافة أجهزتها تجاه القضية الفلسطينية وذلك حتى يتم التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لجميع المسائل المرتبطة بها بما في ذلك قضية اللاجئين. كذلك يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته ويعمل على تنفيذ قراراته وإلزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي الإنساني في الأراضي المحتلة والالتزام بتطبيق قرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن (٢٤٢ – ٣٣٨ – ١٣٩٧ – ١٥١٥) بهدف الوصول إلى سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط (صحيفة النهار، ٢٠١٦).

رابعاً: موقف الأردن والكويت من الربيع العربي والثورات العربية

تمكنت دول الخليج العربي والمملكة الأردنية الهاشمية من النجاة من موجة ثورات الربيع العربي، وذلك بغض النظر عن المحاولة الثورية ذات الصبغة الطائفية التي تمت السيطرة عليها مبكرًا في البحرين، إلا أن ذلك لم يحل دون خوفها الشديد من انتقال الحراك الثوري إليها. وقد انقسمت دول الخليج إلى فريقين: قطر في ناحية، وباقي دول مجلس التعاون، وعلى رأسهم المملكة السعودية والإمارات المتحدة في ناحية مقابلة. حيث كان موقف السعودية والإمارات تجاه دول الربيع العربي سلبيًا جدًا ، وذلك يرجع إلى محددين متعالقين بدرجة كبيرة، الأول: يتعلق بمناهضتها لفكرة التغيير أصلًا، والتغيير الثوري من باب أولى، وذلك بوصفها مَلَكيات راسخة تتحسس من الألفاظ التي تتضمن معاني الإصلاح، والتغيير، والثورة. أما الثاني؛ فينصرف إلى علاقتها شبه العدائية بحركات الإسلام السياسي (الإخوان المسلمون تحديدًا)، والتي بدا ومبكرًا أنها ستتولى مقاليد السلطة في كل الدول التي مرت منها عاصفة الربيع العربي. بينما جاء موقف قطر أكثر انفتاحًا على الربيع العربي، إذ تعاملت قطر بوصفها راعيًا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للثورات العربية دبلوماسيًا وإعلاميًا. ويرجع ذلك في جزء منه إلى طبيعة الدور الإقليمي الذي تريد الدوحة أن تلعبه، والذي انبنت عليه مجمل سياساتها الخارجية والذي يُعَدّ الوقوف مع الشعوب في حراكها ضد الأنظمة الديكتاتورية، أحد مقتضياته الرئيسية (عبد الله، ٢٠١٠).

أما بالنسبة لموقف الكويت من الأزمة السورية، فقد دعمت الكويت المعارضة السورية مالياً، وكانت حماسة الكويتيين لمساعدة المتمردين أحد الأسباب الرئيسة لذلك. ووفقاً لما يقوله أحد مستشاري رئيس الوزراء، فقد كانت الحكومة ستخاطر بدفع البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار لو أنها فرضت قيوداً على التحويلات المصرفية والوسائل الأخرى لإرسال الأموال إلى سورية. كان للدعاة السلفيين مطلق الحرية تقريباً في الثناء على جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام وجمع التبرعات لهما علناً. وفي السياق ذاته، قامت دول مجلس التعاون الخليجي منذ بدء الأزمة السورية في مارس/آذار ٢٠١١، بعقد تسع اجتماعات منها ثلاثة على مستوى القمة وستة على المستوى الوزاري، ويُلاحَظ على مستوى القمة أنه لم تتم الإشارة إلى الأزمة السورية في قمة مايو/أيار ٢٠١١ التشاورية؛ أي بعد اندلاع الأزمة بشهرين، وذلك بسبب توقع الدول الخليجية أن النظام السوري قد يتمكن من احتوائها، إلى أن صدرت المبادرة العربية الأولى في ٢٨ أغسطس/آب٢٠١١ (والتي نصت على الوقف الفوري لإطلاق النار والإفراج عن المعتقلين في السجون وفتح حوار بين كافة الأطراف، وإجراء إصلاحات سياسية تتضمن إجراء تعديلات دستورية؛ حيث أعقبها تحرك خليجي خلال القمة الثانية والثلاثين (١٩-٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١)، وحرصت خلاله دول المجلس على الإشادة بالمبادرة المشار إليها، والقرارات الصادرة عن الجامعة بهذا الخصوص، داعية الحكومة السورية إلى تطبيق بنودها، وتنفيذ البروتوكول الخاص بمهمة بعثة المراقبين العرب وفقاً للقرار رقم ٧٤٣٨٨ الصادر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتشكيلها خلال اجتماع مجلس الوزراء العرب في ١٢نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، والذي وُقِّع في القاهرة بتاريخ ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، بين الحكومة السورية والجامعة العربية، فضلاً عن المطالبة بوقف القتل، وإزالة أية مظاهر مسلحة، والإفراج عن المعتقلين، كخطوة أولى للبدء في تطبيق البروتوكول، لكن غاب المشهد السوري عن اهتمام القمة التشاورية التي عُقِدت في ١٤ مايو/أيار ٢٠١٢ لأن تركيزها كان على مشروع الاتحاد الخليجي (صحيفة النهار، ٢٠١٦).

وفيما يتعلق بالاجتماعات الوزارية؛ فقد شهدت تكثيفًا للاهتمام الخليجي بالأحداث السورية، وهو ما اتضح في تناول ٣ اجتماعات من الـ٦ اجتماعات التي عقدت خلال العام ونصف منذ اندلاع الأزمة، حيث ظهر خلالها الاهتمام الخليجي المتزايد بالأحداث حتى وصل إلى الاتجاه تدريجيًّا للمطالبة بتدويل القضية؛ فبينما اكتفى اجتماع الدورة العشرين التي عُقِدت في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١١ بالتعبير عن أسفه لاستمرار الأحداث التي تمر بها سوريا، والاستمرار في المطالبة بوقف القتل، واللجوء إلى الحكمة، والعمل على تفعيل إصلاحات جادة وفورية، تلبي تطلعات الشعب السوري، والعمل على تطبيق كافة بنود المبادرة العربية التي اعتمدها مجلس الجامعة العربية في دورته غير العادية بتاريخ ٢٧ أغسطس/آب ٢٠١١، وانتقل الأمر خلال الدورة الثانية والعشرين بعد المائة التي عقدت في ٤ مارس/آذار ٢٠١٢، إلى الترحيب بما صدر عن اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في ١٢ فبراير/شباط ٢٠١٢ من قرارات تدعو لإجراءات فاعلة لوقف المجازر، وإبدائه خيبة الأمل في إخفاق مجلس الأمن في اجتماعه يوم ١٠ فبراير/شباط ٢٠١٢ في إصدار قرار لدعم المبادرة العربية، والإشادة بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع القرار العربي المقدم في ١٦ فبراير/شباط ٢٠١٢، معتبرًا ذلك دعمًا للجهود العربية للتوصل لحل سلمي للأزمة، فضلاً عن الترحيب بانعقاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤتمر الدولي الأول لأصدقاء سوريا الذي عُقِد بتونس في ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٢ (الحسن، ٢٠١٢).

أما الدورة الثالثة والعشرين بعد المائة التي عُقِدت في ٥ يونيو/حزيران ٢٠١٢، فتفاعلت مع التطورات التي شهدتها سوريا وإصرار النظام السوري على الحل الأمني، فأدان المجلس مجزرة الحولة التي وقعت في ٢٥ مايو/أيار ٢٠١٢، والتي راح ضحيتها ١٢٦ قتيلاً بينهم ٥٥ طفلاً، مشيدًا في الوقت نفسه بقرار مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة الصادر في جنيف بتاريخ ١ يونيو/حزيران ٢٠١٢، الذي أدان فيه عمليات القتل، ومطالبته بإجراء تحقيق خاص بشأن المجزرة، وهو تطور كبير في التناول الخليجي للأزمة السورية، والذي وصل إلى الدعوة للتدخل الدولي بعدما كان يقتصر على دعوات للنظام بوقف العنف واللجوء للحوار(صحيفة النهار، ٢٠١٦).

وفي ٣١ يوليو/تموز ٢٠١١، انعقد في الكويت أيضًا مؤتمر أُعلن خلاله إنشاء الرابطة الخليجية للتضامن مع الشعب السوري، لتكون أول استجابة لشعار "صمتكم يقتلنا" الذي نادى من خلاله الثوار السوريون العالم للوقوف ضد ممارسات النظام، وهي رابطة تضم في عضويتها شخصيات سياسية وبرلمانية ودعوية وإعلامية وأكاديمية وحقوقية من مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، وتسعى سلميًّا لوقف معاناة الشعب السوري، والإسهام في تلبية احتياجاته الإنسانية وتفعيل الدور الشعبي ومؤسسات المجتمع المدني، وبعد ذلك بأسبوع اندلعت مظاهرات شعبية متعاطفة مع الشعب السوري ومنددة بنظام الأسد والدعوة إلى طرد السفير السوري واستدعاء السفير الكويتي (الحسن، ٢٠١٢).

شكلت العلاقات الكويتية – المصرية نموذجاً متميزاً ورائداً للعلاقات التي يجب ان تجمع بين الدول العربية في جميع الظروف باعتبارها ضمانة الأمن والاستقرار في تلك الدول وصمام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الامان لشعوبها. كما شهد البلدان زيارات متبادلة لعدد كبير من المسؤولين لدعم القضايا العربية وتوطيد أواصر العلاقات الثنائية بين البلدين، ولعل أهمها تلك الزيارة التي قام بها الرئيس المصري السابق المستشار عدلي منصور الى الكويت في شهر مارس ٢٠١٤ للمشاركة في اجتماعات القمة العربية الـ٢٥ التي استضافتها دولة الكويت والتقى على هامشها بأمير البلاد الشيخ صباح الاحمد حيث استعرضا مجمل القضايا العربية واتفقا على أهمية توحيد الصف العربي في مواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة.

مما سبق، حرصت المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت على الارتقاء والنهوض بالعلاقات الثنائية المتينة خدمة للمصالح المشتركة لشعبي البلدين الشقيقين، وتميزت مواقف البلدين بأنها متطابقة حيال مختلف القضايا العربية والإقليمية والدولية. وترتبط المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت الشقيقة باتفاقيات ثنائية تعزز مسيرة التعاون المشترك فيما بينها في شتى المجالات، السياسية، والبرلمانية، والثقافية،والاقتصادية، والتعليمية،و الصحية، والإعلامية، وغيرها من الاتفاقيات التي تعكس نمو وتطور العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين.وقد تميزت العلاقات الاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت بأنها متنامية ومتطورة، وتعززها اللجان المشتركة التي تعقد في البلدين وبشكل دوري، وتعتبر الاستثمارات الكويتية هي الأولى في المملكة، حيث بلغت أكثر من ثمانية مليارات دولار. إن تميز العلاقة الأردنية الكويتية يدل على المحبة والاحترام المتبادل بين القيادتين والشعبين الشقيقين اللذان تربطهما أواصر التاريخ والمستقبل المشترك، ووحدة الهدف والمصير يشكل من هذه العلاقة نموذجاً يحتذى في العلاقة بين الأشقاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: تطور العلاقات الاجتماعية والثقافية الأردنية ـالكويتية

عزز التقارب الثقافي والاجتماعي بين الشعبين الكويتي والأردني من التعاون الثقافي والاجتماعي والثقافي ليعد هذا التعاون أنموذجاً لسائر دول الخليج العربي الأخرى، بحيث شكّل التعاون التربوي وتبادل الخبرات والوفود لتوطيد أواصر التعاون الثقافي بين البلدين بالآتي (المشاقبة،٢٠٠١ :١٠٠):

١. التعريف بالسياسة التربوية والنظام التربوي الأردني والتشريعات المطبقة في وزارة التربية والتعليم الأردنية وتزويد الجهات المعنية في الكويت بالوثائق اللازمة.
٢. التنسيق بين المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية الأردنية ونظيراتها في الكويت بغرض بلورة مشاريع تعاون مشتركة، وذلك بالتعاون مع إدارة العلاقات الثقافية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والجهات الأردنية الأخرى.
٣. المشاركة في الفعاليات التربوية والعلمية والثقافية من مؤتمرات ومهرجانات وندوات ومسابقات ونشاطات أخرى، تعقد بإشراف جهات محلية وإقليمية في دولة الكويت.
٤. العمل على استقطاب الطلبة للدراسة في الجامعات الأردنية، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات.
٥. تزويد وزارة التربية و التعليم الأردنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بتقارير دورية حول النظام التربوي والسياسة التعليمية والواقع التربوي والعلمي والثقافي للكويت.
٦. متابعة تنفيذ المواد والبنود الواردة ضمن الاتفاقيات الثقافية القائمة وفي محاضر اللجان العليا المشتركة في المجالات التربوية والعلمية والثقافية المشتركة وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والجهات الأردنية المعنية من جهة والهيئات المختصة في ذلك البلد من جهة أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: في مجال شؤون الطلبة:

يكمن التعاون بين البلدين في مجال شؤون الطلبة، برعاية شؤون الطلبة الأردنيين الذين يدرسون في الكويت، والعمل على تعزيز علاقاتهم بالوطن من خلال علاقاتهم بالمكتب الثقافي. والسعي للحصول على مقاعد جامعية ومنح دراسية للطلبة الأردنيين من المؤسسات الوطنية والمحلية وغيرها في الكويت، وتزويد وزارة التربية والتعليم الأردنية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بتقارير حول شؤون الطلبة الأردنيين.

ثانياً: في مجال المعلمين والعاملين في قطاع التربية:

يتمثل التعاون بين الأردن والكويت في مجال المعلمين والعاملين في قطاع التربية بالاتي(المشاقبة،٢٠٠١ :١٠٥):

١. الاتصال بالمعلمين والعاملين الأردنيين في قطاع التربية والتعليم، والعمل على حل الصعوبات التي تواجههم.
٢. تزويد إدارة شؤون الموظفين في وزارة التربية والتعليم الأردنية، بتقارير حول واقع المعلمين وشؤونهم.

ثالثاً: الخدمات المقدمة:

يهدف عمل المستشار الثقافي في السفارة الأردنية بالكويت تقديم الخدمة لأبناء الوطن في دولة الكويت الشقيقة بشكل عام، والخدمات التعليمية والثقافية بشكل خاص لكل من(المناصير،٢٠٠٣):

١. المعلمين والمعلمات الأردنيين العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص بدولة الكويت.
٢. الطلبة الأردنيين في مراحل التعليم العام والتعليم الخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. أساتذة الجامعات العاملين في مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت.

٤. الطلبة الكويتيين الدارسين والراغبين بالدراسة في الجامعات الأردنية والرسمية والخاصة.

ويتمثل ذلك من خلال إجراءات متعددة أهمها(المناصير،٢٠٠٣):

١. حصر أعداد المعلمين والمعلمات وتخصصاتهم، وأماكن عملهم وإنشاء قاعدة بيانات بذلك.

٢. متابعة قضايا المعلمين والتأكد من سلامة أوضاعهم المهنية والوظيفية.

٣. تشكيل لجان من بين المعلمين في المناطق التعليمية المختلفة تعمل على متابعة أوضاعهم والعمل على حل أي إشكالات قد تواجههم.

٤. التواصل الدوري من خلال اللقاءات المباشرة معهم أو من خلال اللجان.

٥. استقبال طلبات النقل الخارجي للمعلمين والمعلمات الأردنيين وتزويد إدارة الموارد البشرية بالوزارة بها.

٦. استقبال طلبات تمديد الإجازات بدون راتب للمعلمين والمعلمات الأردنيين الراغبين بذلك وتزويد الوزارة بها.

٧. التواصل المستمر مع الجهات الكويتية ذات العلاقة وتبادل المعلومات لتحسين الظروف الوظيفية للمعلمين وفتح فرص عمل جديدة أمامهم.

٨. الاطمئنان على الطلبة الأردنيين في الجامعات والمدارس الكويتية ومساعدتهم بكل ما يعترضهم من قضايا.

٩. إنشاء قاعدة بيانات عن الطلبة الأردنيين في الجامعات الكويتية الرسمية والخاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠. تصديق الوثائق والشهادات الصادرة من المؤسسات التعليمية الكويتية وكل من يرغب تقديمها للجهات الأردنية بنية مواصلة الدراسة أو غيرها.

١١. تقديم البيانات والمعلومات والإرشادات حول مؤسسات التعليم العالي الأردنية (الكليات والجامعات) لكل من يطلبها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس: العلاقات الاقتصادية الأردنية-الكويتية

سعت المملكة الأردنية الهاشمية إلى تطوير علاقاتها مع دولة الكويت من خلال التبادل الاستثماري بينهما، حيث عقدت الجمعية العمومية العادية للشركة الكويتية الأردنية القابضة اجتماعاً في الكويت لدراسة الحالة الاقتصادية بين الأردن والكويت، وإن الشركة ستركز في عملها على عدد من القطاعات المهمة للاستثمار فيها، وأهمها قطاع الكهرباء وقطاع توصيل الغاز وقطاع المياه وتطوير المطار إضافة إلى قطاع الصناعة(بدران، ٢٠٠٦) فالشركة الكويتية الأردنية القابضة بدأت بالفعل في الاستثمار في الأردن، من خلال إنشاء مصنع للاسمنت بشراكة أوروبية إستراتيجية مع إحدى أهم الشركات العالمية المتخصصة بصناعة الاسمنت على أرض مساحتها ١٨٠٠ دونم، بتكلفة تصل إلى حوالي ٢٥٠ مليون دولار، وإن من المشاريع التي ستدخلها الشركة مشروع مياه الديسي الذي تصل تكلفته إلى حوالي ٨٠٠ مليون دولار (بدران، ٢٠٠٦). وبلغ مجموع الاستثمارات الكويتية التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٦/١/١ – ٢٠١٦/١٢/٣١ وخاصة في القطاع الصناعي ٦٦.٩٧٦.٠٠٠ مليون دينار أردني.

وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الأردن والكويت

المبحث الثاني: المساعدات الكويتية للأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الأردن والكويت:

تعد دولة الكويت من أهم الدول التي لها علاقات تبادل تجاري مع الأردن،حيث إن من أهم الصادرات الأردنية لدولة الكويت هي الخضراوات والفاكهة،والمنتجات الكيماوية المنسوجات، وأحجار البناء والمعادن العادية والزجاج، حيث بلغت نسبة الصادرات الأردنية عام ٢٠٠٥، ما نسبته ٩.٤٤% مقارنة بالعام ٢٠٠٠ والتي بلغت ٦.٢٤%. أما بالنسبة للواردات الأردنية من الكويت، فقد بلغت عام ٢٠٠٥ ما نسبته ٩.٤٥% (جنات،٢٠٠٦) ووفق أرقام رسمية بلغت قيمة الصادرات الأردنية للكويت خلال الفترة من بداية كانون الثاني وحتى نهاية كانون الأول من العام ٢٠٠٦ نحو ٥٩ مليون دينار أردني، وبلغت المستوردات ٢٣ مليون دينار أردني (تليلان، ٢٠٠٧).

أولاً: مكتب تشجيع الاستثمار الأردني في دولة الكويت:

تمكنت المملكة الأردنية الهاشمية من توفير بيئة استثمارية حاضنة للاستثمارات الكويتية، ساهمت في جذب العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما جعلها تتصدر الاستثمارات الخارجية التي اختارت الأردن موئلاً لها وذلك بأكثر من ١٠ مليارات دولار.وقد عملت هذه الاستثمارات على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن ودولة الكويت، باعتبار أن ذلك يحقق مصالح مشتركة لكلا الجانبين، فهو يسهم في تدعيم قدرة الأردن على مواجهة التحديات خاصة الاقتصادية منها، كما أنه يفتح آفاقاً جديدة أمام الاستثمارات الكويتية في الأردن للاستفادة من المناخ الاستثماري الأمن على الصعيدين السياسي والاقتصادي (سفارة المملكة الأردنية الهاشمية في الكويت، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإيماناً من الحكومة الأردنية بأهمية الاستثمارات الكويتية، تقرّر افتتاح مكتب تمثيلي لمؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية (الجهة الحكومية المعنية بتشجيع الاستثمار في الأردن) في دولة الكويت عام ٢٠٠٧، بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وزيادة التعاون المشترك في مجال الاستثمار، ويمثل حلقة الوصل بين المملكة والسوق الكويتي لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الكويتية. حيث أسس المكتب ليعمل على التعريف بالبيئة الاستثمارية الأردنية والمزايا النسبية والتنافسية للقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية وترويج فرص الاستثمار المتاحة فيها، إضافة إلى تقديم كافة التسهيلات للمستثمرين الكويتيين المهتمين بالاستثمار في الأردن من خلال تسهيل تنظيم زيارات لهم إلى الأردن وتسهيل المشاركة في الأنشطة الاقتصادية التي تعقد في المملكة ومتابعة الاستثمارات الكويتية بعد قيامها. ويمكن تلخيص مهام المكتب على النحو التالي(سفارة المملكة الأردنية الهاشمية في الكويت، ٢٠١٥):

١. **خدمات معلوماتية:** وتتضمن جمع المعلومات حول السوق الاستثماري الكويتي وتحليله، وتوفير معلومات عامة عن الاقتصاد الكلي الأردني للمهتمين من رجال الأعمال والاستثمار في الكويت، كما ويقدم المكتب التمثيلي معلومات مفصلة عن كافة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

٢. **ترويج الفرص الاستثمارية:** يعمل المكتب التمثيلي على ترويج فرص الاستثمار المتاحة والتي تعدها المؤسسة والجهات الأخرى في الأردن من خلال اللقاءات الثنائية والندوات المتخصصة. ويركز المكتب التمثيلي على عقد الشراكات بين القطاع الخاص الأردني والكويتي.

٣. **خدمة التسهيلات:** وتتضمن تسهيل وتنظيم زيارات رجال الأعمال والكويتيين المهتمين بالاستثمار في الأردن، وتسهيل ترخيص وتسجيل المشاريع الجديدة والإعفاءات وموافقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمالة وأي مطالب أخرى يقدمها المستثمر. كما ويلعب المكتب التمثيلي دوراً في متابعة الاستثمارات الكويتية بعد قيامها.

ساهم التطور الكبير في العلاقات السياسية بين البلدين في الارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية خاصة الاستثمارية منها، حيث أصبحت دولة الكويت من أهم الشركاء الرئيسيين للأردن فيما يتعلق بالاستثمار، فالاستثمارات الكويتية في صدارة الاستثمار العربي في الأردن، باستثمارات تزيد عن ١٠ مليار دولار بمختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية ذات القيمة المضافة العالية (الصناعة والنقل، والبنية التحتية والطاقة والخدمات اللوجستية والسياحة والقطاع المالي والتجاري وقطاع الاتصالات)، ومازال هناك العديد من الاستثمارات الكويتية مهتمة بأن يكون الأردن موئلاً لها(وكالة جراسا الاخبارية، ٢٠١٥).

ثانياً: العلاقات التجارية الأردنية الكويتية

ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠٠٠ من ٤٤ مليون دولار ليصل إلى ٢٧٦ مليون دولار عام ٢٠١١، وهناك محاولات من قبل الجانبين للارتقاء بمستوى التبادل التجاري لمستويات تتناسب ومستوى الإمكانات التي تتمتعان بهما(بترا، ٢٠١٢)، ويشير الجدول التالي إلى تطور حجم التجارة الخارجية بين الأردن والكويت خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١.

الجدول رقم (١)

تطور حجم التجارة الخارجية بين الأردن والكويت/ مليون دولار

البند	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات الأردنية إلى الكويت	28.5	70	93.6	76	97	77	90	144
المستوردات الأردنية من الكويت	17.2	61.2	35.3	105	119	67	124	132
حجم التبادل التجاري بين البلدين	45.7	131.2	129	181	216	144	214	276

يتضح من الجدول السابق، أن الصادرات الأردنية إلى الكويت قد ارتفعت خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١، إذ بلغت عام ٢٠٠٠ (٢٨.٥) مليون دولار، بينما بلغت عام ٢٠١١ (١٤٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليون دولار، أما المستوردات الأردنية من الكويت فقد بلغت خلال عام ١٣٢ مليون دولار بينما كانت في عام ٢٠٠٠ (١٧.٢) مليون دولار ويشير ذلك إلى ارتفاع نسبة المستوردات خلال تلك الفترة، بينما بلغ حجم التبادل بين البلدين خلال عام ٢٠١١ ما يقارب (٢٧٦) مليون دولار، أما في عام ٢٠٠٠ فقد بلغ التبادل التجاري (٤٥.٧) مليون دولار، مما يؤكد ذلك على تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال تلك الفترة. ويشير الجدول التالي إلى أهم السلع المتبادلة بين البلدين.

الجدول رقم (٢)

أهم السلع المتبادلة بين البلدين

أهم الصادرات الأردنية للكويت	أهم المستوردات الأردنية من الكويت
المواد الغذائية، وصناعاتها (الحيوانات الحية، الخضار والفواكه)	النفط
منتجات كيماوية(الأدوية،مستحضرات التجميل)	مواد غذائية(ألبان، اسماك، مواد غذائية مصنعة)
منتجات ورقية للتعبئة والتغليف، الأثاث	منتجات كيميائية. منتجات زجاجية
آلات ومعدات كهربائية، وسائط نقل (مركبات)	منتجات بلاستيكية، منتجات ورقية

يتضح من الجدول السابق، أن من أهم الصادرات التي تقوم المملكة الأردنية الهاشمية بتصديرها إلى دولة الكويت، المواد الغذائية، وصناعاتها (الحيوانات الحية، الخضار والفواكه)، المنتجات الكيماوية (الأدوية، مستحضرات التجميل)، منتجات ورقية للتعبئة والتغليف، الأثاث، وآلات ومعدات كهربائية، وسائط نقل (مركبات)، بينما تكمن المستوردات للمملكة من الكويت في النفط، مواد غذائية (ألبان، اسماك، مواد غذائية مصنعة)، منتجات كيميائية. منتجات زجاجية، ومنتجات بلاستيكية، منتجات ورقية. وفي ظل تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، أجرى الطرفين اتفاقيات ثنائية يوضحها الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٣)

أهم الاتفاقيات الثنائية بين الأردن والكويت

أسم الاتفاقية	تاريخ التوقيع
بروتوكول التعاون الفني في مجال جذب الاستثمار الأجنبي	2011
مذكرة تفاهم في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية	2010
مذكرة تفاهم بين البلدين في مجال الطرق والجسور والأبنية والعطاءات	2010
مذكرة تفاهم في مجال المعارض	2009
اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانئ	2009
مذكرة تفاهم بفتح مكتب تمثيلي لمؤسسة تشجيع الاستثمار في الكويت	2007
اتفاقية للتعاون الاقتصادي و الفني	2004
اتفاقية للتعاون في الميدان السياحي	2004
البروتوكول الإداري والفني في مجال المناطق الحرة	2004
اتفاقية تعاون في مجال التدريب المهني	2004
اتفاقية تنظيم النقل البري الدولي للركاب والبضائع	2002
اتفاقية التبادل التجاري الحر	2001
اتفاقية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	2001
اتفاق لتجنب الازدواج الضريبي على دخل المؤسسات وشركات النقل الجوي	1985

يتضح من الجدول السابق، سعي المملكة الأردنية الهاشمية والدولة الكويتية إلى تطوير العلاقات الاقتصادية من خلال إجراء العديد من الاتفاقيات منها، اتفاقية بروتوكول التعاون الفني في مجال جذب الاستثمار الأجنبي عام ٢٠١١، واتفاقية مذكرة تفاهم في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية عام ٢٠١٠، ومذكرة تفاهم بين البلدين في مجال الطرق والجسور والأبنية والعطاءات في العام نفسه، وفي عام ٢٠٠٩ أجريت مذكرة تفاهم في مجال المعارض، واتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانئ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: المساعدات الكويتية للأردن:

قامت دولة الكويت بتقديم العديد من المساعدات الاقتصادية عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية تمثلت في تمويل العديد من المشاريع الاقتصادية التنموية بلغت قيمتها حوالي نصف مليار دولار وذلك في قطاعات البنية التحتية والصحة والصناعة والطاقة. ويعتبر الأردن من أول الدول التي استفاد من المساعدات التي يقدمها الصندوق على شكل قروض ميسرة، وتعود علاقة الأردن بهذا الصندوق إلى عام ١٩٦٢. وتوزعت قروض الصندوق على القطاعات الإنتاجية بنسبة ٨٩% كالفوسفات والصناعة الطاقة، وبنسبة ١١% لقطاعي المياه والبنية التحتية، ومن أهم المشاريع التي ساهم الصندوق في تمويلها مشروع محطة العقبة الحرارية، ومشروع محطة الحسين الحرارية في الزرقاء، ومشروع مياه عمان، ومشروع تعلية سد الملك طلال، ومشروع تحسين إنتاج البوتاس، ومشروع محطة توليد كهرباء السمرا، ومشروع مستشفى العقبة، وذلك على النحو التالي (الشيتي، ٢٠٠٩):

الجدول رقم (٤)

بيانات المشاريع الممولة من الصندوق الكويتي إلى الأردن حتى عام ٢٠١٢

القطاع	أسم المشروع	قيمة القرض (د.ك)	تاريخ الاتفاقية
الاجتماعي	مستشفى العقبة	15.000	21-12-2005
المجموع		15.000	
الزراعة	وادي اليرموك المرحلة الأولى	1.882	03-04-1962
الزراعة	ري غور الصافي	6.583	04-11-1981
الزراعة	تعلية سد الملك طلال	10.000	30-08-1983
الزراعة	تطوير الحوض السفلي لنهر الزرقاء	0.789	15-04-1986
الزراعة	نهر الزرقاء	4.600	14-03-1972

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموع		23.854	
الصناعة	الأسمدة الفوسفاتية	2.900	25-01-1979
الصناعة	إنتاج البوتاس	10.000	25-01-1979
الصناعة	مناجم الفوسفات	2.989	03-04-1962
الصناعة	مناجم فوسفات الشيدية	0.270	15-06-1989
الصناعة	زيادة إنتاج الفوسفات في مناجم الحسا	7.130	19-08-1976
الصناعة	زيادة إنتاج الفوسفات وتوسيع الإنتاج	8.900	05-06-1977
المجموع		**32.189**	
الطاقة	محطة كهرباء الحسين الحرارية وشبكة النقل	5.900	14-12-1977
الطاقة	الطاقة الكهربائية الرابع	5.916	25-01-1982
الطاقة	الطاقة الكهربائية الخامس	10.000	08-11-1982
الطاقة	محطة كهرباء الحسين البخارية	3.018	25-06-1973
الطاقة	كهرباء القدس	0.240	05-02-1964
الطاقة	محطة توليد كهرباء السمرا	20.000	09-03-2005
المجموع		**45.073**	
المياه والصرف الصحي	مياه عمان	7.000	04-11-1981
المجموع		**7.000**	
النقل	إنشاء طريق وادي اليتم – العقبة	2.989	14-05-1987
المجموع		**2.989**	
بنوك التنمية	برنامج عمليات بنك الإنماء الصناعي للسنوات ١٩٧٤ –	1.000	17-07-1974

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	١٩٧٧		
بنوك التنمية	برنامج عمليات بنك الإنماء الصناعي ١٩٧٦ – ١٩٧٨	2.500	02-05-1976
المجموع	3.500		
المجموع النهائي	130مليون دينار كويتي		
	344مليون دينار أردني		
	485مليون دولار		

يتضح من الجدول السابق بيانات المشاريع الممولة من الصندوق الكويتي إلى الأردن حتى عام ٢٠١٢، حيث بلغ المجموع النهائي للتمويل لكافة المشاريع حوالي (١٣٠ مليون دينار كويتي، أي ما يقارب ٣٤٤ مليون دينار أردني ، و٤٨٥ مليون دولار، إذ بلغ التمويل للقطاع الاجتماعي حوالي (١٥.٠٠٠) دينار كويتي، وفي قطاع الزراعة حوالي (23.854) دينار كويتي، أما في قطاع الصناعة فقد بلغ قيمة التمويل حوالي (32.189)، وفي قطاع الطاقة حوالي (45.073)، بينما بلغت قيمة التمويل في قطاع المياه والصرف الصحي حوالي (7.000) دينار كويتي، وفي قطاع النقل حوالي (2.989) دينار كويتي، أما في قطاع البنوك حوالي (3.500) دينار كويتي.

يقوم الصندوق الكويتي للتنمية بمجموعة من المهام منها ما يلي (بترا، ٢٠١٥):

١. تسويق الكفاءات الأردنية وفتح فرص أكبر للخبرات والعمالة الأردنية الماهرة لتوظيفها في الكويت.
٢. تعزيز مجالات التعاون العمالي، وحث القطاع الخاص على استقدام المزيد من العمالة الأردنية المدربة والمؤهلة وتزويدهم بالكفاءات والتخصصات الأردنية المتوفرة في سوق العمل الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى تزويد أصحاب العمل الكويتيين بأسماء وعناوين مكاتب التشغيل الأردنية في عمان لسهولة التواصل معها.

٣. إنشاء قاعدة بيانات عن الأردنيين العاملين في الكويت.

٤. إعداد دراسات حول واقع سوق العمل في الكويت.

٥. متابعة القضايا العمالية والتوسط لحلها، من خلال الاتصال بأصحاب العمل الذين لديهم مشاكل مع العمالة الأردنية ومحاولة التوسط لإيجاد تسوية ودية لها من دون التقدم بشكاوى للجهات الرسمية اختصاراً للوقت والجهد.

٦. التوعية والتوجيه والإرشاد للعمالة الأردنية القادمة للعمل في الكويت، ودعوة مكاتب التشغيل الخاصة في عمان إلى توعية العمالة الوافدة من الأردنيين للعمل في الكويت بتعليمات العمل الكويتية وخاصة نظام الكفيل وما يترتب على العامل من التزامات.

أولاً: العلاقات الثنائية بين الأردن والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

تم في شهر ديسمبر من عام ١٩٦١ إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، كمؤسسة كويتية لتوفير وإدارة المساعدات المالية والتقنية للدول النامية. يعتبر الصندوق الكويتي شريكاً أساسياً في دعم المسيرة التنموية في المملكة الأردنية الهاشمية. إذ تعد المملكة من أوائل الدول التي استفادت من المساعدات التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من خلال القروض الميسرة والمنح، لتمويل العديد من المشاريع التنموية في القطاعات المختلفة. حيث ساهم الصندوق بتمويل ٢٤ مشروعاً ذي أولوية اقتصادية واجتماعية بحجم تمويل بلغ حوالي ١٥٣,٤٣٩ مليون دينار كويتي (ما يعادل ٥٢٣,٧ مليون دولار) خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٠) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٥). وقد توزعت المشاريع التي تم تمويلها من خلال القروض الميسرة وبعض المنح الصغيرة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية على القطاعات التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. الطاقة.

٢. المياه.

٣. البنية التحتية.

٤. الصحة.

٥. التعليم.

ثانياً: المشاريع القائمة والممولة من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

كان للصندوق بصمات واضحة في تمويل العديد من المشاريع ذات الأولوية التنموية والتي كانت لها الأثر الواضح في مساندة ودفع جهود الحكومة الأردنية في عملية التنمية. ومن أهم هذه المشاريع الممولة (الرأي،٢٠١١):

القروض الميسرة من صندوق التنمية الكويتي:

١. مشروع التوسعة الثالث لمحطة توليد كهرباء السمرا بقيمة (١٥) مليون دينار كويتي ما يعادل (٥٢) مليون دولار وبكفالة الحكومة الأردنية، والتي تم توقيعها بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٨، حيث يهدف المشروع إلى تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال رفع قدرة محطة توليد كهرباء السمرا.

٢. مشروع محطة تحويل كهرباء شرق عمان بقيمة (8,5)مليون دينار كويتي ما يعادل (٣٠) مليون دولار، حيث يهدف المشروع إلى دعم شبكة النقل الكهربائي الموحدة للتمكن من استيعاب وحدات التوليد الإضافية المنوي بنائها في منطقة شرق عمان.

٣. مشروع مستشفى العقبة بقيمة (١٥) مليون دينار كويتي ما يعادل (٥٠ مليون دولار)، حيث يهدف المشروع إلى إنشاء وتجهيز مستشفى حديث ومتكامل بسعة ٢٠٠سرير يتناسب مع طبيعة التطور المتسارع الذي تعيشه منطقة العقبة والمناطق المحيطة بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المنـح الكويتية في مجال دعم الاقتصاد الاردني**

١. دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع طريق المفرق- الصفاوي- الحدود العراقية، بقيمة (٢) مليون دولار.

٢. دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في عمان بقيمة (٩٠٠) ألف دولار.

تعد المملكة الأردنية الهاشمية واحدة من الدول العربية التي حظيت بمؤازرة متميزة من جانب الكويت على المستوى الرسمي والشعبي، فقد حظيت الأردن بتدفق متعدد المصادر من المساعدات الكويتية في ظل التزام الكويت القومي بالمساهمة، وليس فقط في عملية التنمية العربية والتخفيف من معاناة كثير من الفئات الاجتماعية العربية محدودة الدخل.

أثرت المساعدات الكويتية بشكل تنموي كبير مكّن الأردن من مواجهة التحديات المالية والاقتصادية التي واجهتها وساهمت في توفير البنية التحتية المناسبة، كما مكن المملكة من تنفيذ مشاريع ذات طابع استراتيجي في عدد من القطاعات الحيوية، بالإضافة إلى أثر هذه المساعدات في خلق عدد كبير من فرص العمل وتحريك كثير من القطاعات وخصوصاً قطاع المقاولات والإنشاءات ودعم الاحتياطات النقدية في البنك المركزي الأردني، كل ذلك انعكس ايجابياً على الاقتصاد الكلي.وتساهم المنحة الكويتية المقدمة للمملكة ضمن المنحة الخليجية والتي أقرت ضمن حزمة من المنح التي أقرها مجلس التعاون الخليجي للأردن، في تنمية وتطوير وتمويل العديد من المشاريع في مختلف القطاعات في المملكة من خلال الاتفاق عليها ما بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (الصندوق الكويتي للتنمية، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقعّت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٨ الاتفاقية الإطارية المنظمة لمساهمة دولة الكويت في المنحة التي أقرها قادة مجلس التعاون الخليجي للأردن بقيمة (٥) مليار دولار، لغايات تمويل مشاريع تنموية ذات أولوية تحددها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، حيث أقرت الحكومة الكويتية هذه المساهمة وقامت بتخصيص مبلغ (١.٢٥) مليار دولار، وتكليف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بإدارة تنفيذ هذه المساهمة، وقد جرى خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٣) التوقيع على اتفاقيات التمويل للمشاريع التي تم الاتفاق عليها مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وتم التنسيق مع الصندوق للسير بإجراءات تنفيذ وتمويل هذه المشاريع، وقد تم سحب حوالي (٥٤٤.٧) مليون دولار من المنحة أي ما نسبته حوالي (٤٤%) من قيمة المنحة الكويتية.وتم تمويل مشاريع تنموية ضمن مختلف القطاعات من كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت حصة هذه القطاعات الممولة من المنحة الكويتية كما يلي : (وزارة التخطيط والتعاون الدولي- الأردن، ٢٠١٢)

الجدول رقم (٥)

الاستثمارات الأجنبية في الأردن خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)

العام	الاستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة	الاستمارات الأجنبية الصادرة من المملكة	إجمالي الاستثمارات الأجنبية للمملكة	الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بالدولار	النسبة %
٢٠١٠	٢٩٢٣٣	٣٩٠٧	٣٣١٤٠	٥٢٦٨١١	%٥.٥
٢٠١١	١٦٣٠٨	٣٤٣٠	١٩٧٣٨	٦٦٩٥٠٧	%٢.٤
٢٠١٢	١٢١٨٢	٤٤٠٢	١٦٥٨٤	٧٣٣٩٥٦	%١.٧
٢٠١٣	٥٥٦٥	٤٩٤٣	١٣٨٠٨	٧٤٤٣٣٦	% ١.٢
٢٠١٤	٢٠١٢	٥٣٩٦	١٣٤٠٨	٧٥٣٨٣٢	%١.١
٢٠١٥	٨١٤١	٥٥٢٠	١٣٦٦١	٦٥٣٢١٩	%١.٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشير الجدول السابق إلى أن الاستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بلغت حوالي (٧٣٤٤١) دولار، أما الاستمارات الأجنبية الصادرة من المملكة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ فقد بلغت حوالي (٢٧٥٩٨) دولار، بينما بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية للمملكة خلال الفترة نفسها ما يقارب (١١٠٣٣٥) دولار، أما الناتج المحلي الإجمالي للمملكة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ فقد بلغت ما يقارب (٤٠٨١٦٦١) دولار.

- **التمويل الكويتي للأردن في قطاع التنمية المحلية:**

بلغت قيمة التمويل المخصص لهذا القطاع حوالي (٤٥٨.٨) مليون دولار، أي ما نسبته حوالي (٣٧%) من قيمة المنحة الكويتية، وفيما يلي توضيح لأهم المشاريع الممولة: (جريدة الرأي الأردنية،٢٠١٥)

- برنامج البنية التحتية للمحافظات، والذي يهدف إلى المساهمة في تحسين مستوى معيشة المواطنين، وتحفيز الاستثمار والاقتصاد المحلي للمحافظات لتوفير فرص عمل جديدة، وتحقيق التوازن التنموي بين محافظات المملكة خاصة الأقل نمواً منها، حيث تم خلال عام ٢٠١٣ تخصيص مبلغ (٤٦.٢) مليون دينار لتنفيذ (٢٦٢) مشروع تم الانتهاء من تنفيذ (١٦١) مشروع، كما تم خلال عام ٢٠١٤ تخصيص مبلغ (٦٠.٠) مليون دينار لتنفيذ (٣٥١) مشروع، كما تم تخصيص حوالي (٥٣.٣) مليون دينار لتنفيذ مشاريع خلال العام ٢٠١٥ ويجري العمل لاعتماد قائمة المشاريع رسمياً.
- برنامج تنمية وتطوير البلديات، والذي يهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والبنيات الأساسية إلى مواطني المملكة من خلال البلديات التي تقوم بتقديم وتقييم هذه الخدمات وبلورتها في شكل مشاريع تنموية يتم تنفيذها من قبل مقاولين مؤهلين، حيث بلغت قيمة المنحة المخصصة للمشروع (١٤٠.٨) مليون دولار.
- برامج تعزيز الإنتاجية، والذي يهدف إلى تحفيز التنمية المحلية والبشرية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال تعزيز إنتاجية المجتمعات المحلية وتمكينها وبناء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قدراتها في إدارة التنمية المحلية، وتحفيز فرص الاستثمار المحلية وتطوير أدوات التمويل والإقراض والتدريب، وإنشاء المشاريع الإنتاجية مدرة للدخل وموفرة لفرص العمل وذلك لتحقيق الأثر المنشود على المجتمعات المحلية المستهدفة، حيث بلغت قيمة المنحة المخصصة لتنفيذ المشروع (٨٨.٨) مليون دولار(سفارة المملكة الأردنية الهاشمية في الكويت، ٢٠١٥).

- **التمويل الكويتي للأردن في قطاع الطاقة:**

بلغت قيمة التمويل المخصص لهذا القطاع حوالي (٢١٨.٥) مليون دولار، أي ما نسبته حوالي (١٧%) من قيمة المنحة الكويتية، وفيما يلي توضيح لأهم المشاريع الممولة: مشروع توليد الكهرباء باستخدام طاقة الرياح، والذي يهدف إلى المساهمة في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية من خلال إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح المتاحة في منطقة معان لتقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد معظمه من الخارج فضلاً عن تقليل الانبعاثات الملوثة للبيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والمركبات النيتروجينية والكبريتية المسببة للأمطار الحمضية. وقد تمت إحالة عطاء تنفيذ المشروع بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٢ بقيمة (١١٢.٣) مليون دولار. ومشروع ميناء الغاز الطبيعي المسال، والذي يهدف إلى تقليص أزمة الطاقة التي تعاني منها الأردن، وذلك من خلال استيراد الغاز الطبيعي المسال لتوفير مصدر إضافي لتلبية الطلب على الغاز الطبيعي مع تحقيق تدفق مستمر للغاز في حالة انقطاع المصادر الأخرى وذلك بأسعار تنافسية تساعد على خفض تكاليف إنتاج الطاقة الكهربائية. وقد تمت المباشرة بتنفيذ المشروع بتاريخ ٢٠١٤/١/٢١ وتبلغ قيمة عطاء التنفيذ حوالي (٦٥.٦) مليون دولار، ويجري العمل على تنفيذ المشروع حسب المخطط (جريدة الرأي الأردنية،٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **التمويل الكويتي للأردن في قطاع النقل العام:**

بلغت قيمة التمويل المخصص لهذا القطاع حوالي (١٨٥.٧) مليون دولار، أي ما نسبته حوالي (١٥%) من قيمة المنحة الكويتية، ومن أهم المشاريع التي تم تمويلها مشروع (الربط للنقل العام بين عمان والزرقاء) حيث تم تخصيص (١٠٩.٩) مليون دولار لتنفيذه، بهدف تسهيل حركة النقل للمواطنين بين المدينتين، وخفض الحوادث المرورية. (جريدة الرأي الادنية،٢٠١٥)

- **التمويل الكويتي للأردن في قطاع الطرق**

بلغت قيمة التمويل المخصص لهذا القطاع حوالي (١٢٠.٩) مليون دولار، أي ما نسبته حوالي (١٠%) من قيمة المنحة الكويتية، حيث تهدف المشاريع الممولة ضمن هذا القطاع إلى الحد من الحوادث المرورية عند التقاطعات وتسهيل الحركة المرورية من خلال إنشاء جسور في بعض المواقع، وتوسعة وتحسين التقاطعات المرورية.

- **التمويل الكويتي للأردن في قطاع الصحة:**

بلغت قيمة التمويل المخصص لهذا القطاع حوالي (١٠٤.٢) مليون دولار، أي ما نسبته حوالي (٨%) من قيمة المنحة الكويتية، حيث تتضمن المشاريع الممولة في هذا القطاع مشاريع خاصة بصيانة وتجهيز المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية بهدف تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وزيادة العمر التشغيلي للمباني.(وزارة الصحة الاردنية، ٢٠١٤)

- **التمويل الكويتي للأردن في قطاع المياه:**

بلغت قيمة التمويل المخصص لهذا القطاع حوالي (٨٤.٦) مليون دولار، أي ما نسبته حوالي (٧%) من قيمة المنحة الكويتية، حيث تهدف المشاريع الممولة ضمن هذا القطاع إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دعم خطط الحكومة الأردنية لتلبية الطلب على مياه الشرب والري والحد من الفاقد في الشبكات وذلك من خلال أعمال تأهيل وتحسين ورفع كفاءة منشآت مياه الشرب والري.(وزارة المياه والري، ٢٠١٤)

- **التمويل الكويتي للأردن في قطاع التعليم العام:**

بلغت قيمة التمويل المخصص لهذا القطاع حوالي (٤٥.٣) مليون دولار، أي ما نسبته حوالي (٤%) من قيمة المنحة الكويتية، بهدف توفير بيئة ومرافق تعليمية آمنة من خلال تحديث وتحسين البنى التحتية اللازمة من مبانٍ ومختبرات علمية وحاسوبية ومرافق رياضية وثقافية وصحية.

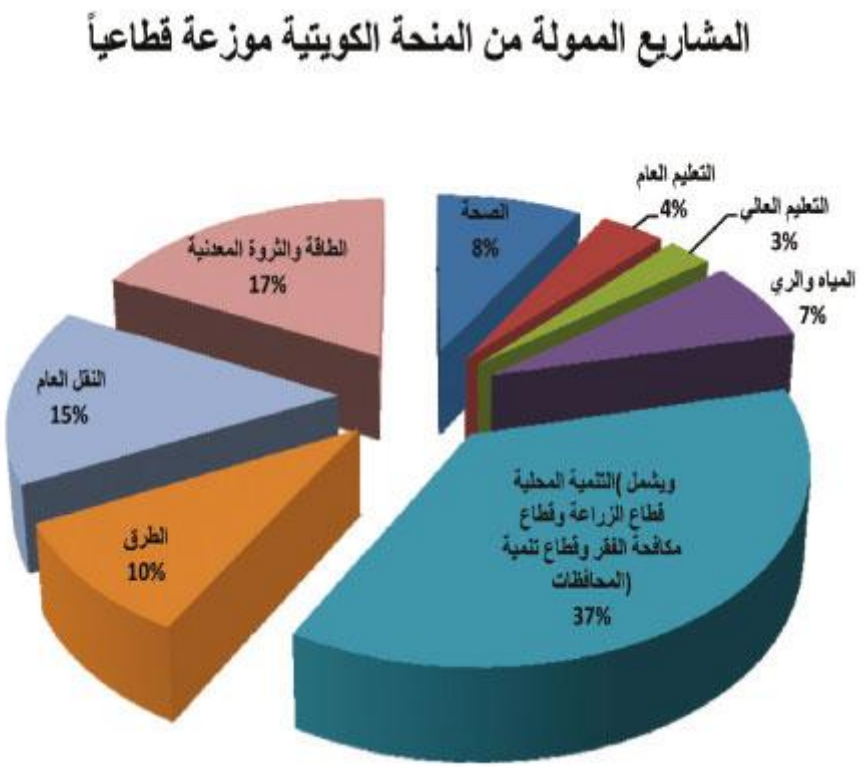

الشكل رقم (١): المشاريع الممولة من المنحة الكويتية موزعة قطاعياً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

لقد حاول الأردن منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين الموازنة في علاقاته بين أمريكا ودول الخليج العربية من جهة، والعراق من جهة أخرى، وذلك نتيجة الوضع الاقتصادي السائد في الأردن، والبعد الاستراتيجي الذي انتهجته الحكومات الأردنية المتعاقبة، كما أن الأردن قد حاول التوصل إلى حل سلمي للعلاقات العراقية – الأمريكية، إلا أن الأمر كان قد حُسم من قبل الولايات المتحدة لخيار التدخل العسكري لتغيير الوضع الكائن في العراق، كما إن الموقف الأردني كان اختباراً لموقف الأردن تجاه صدام حسين من قبل دول الخليج العربية وعلى رأسها الكويت التي كانت تسعى إلى دليل ملموس على حسن النيات الأردنية.

تعامل الأردن مع دول الخليج العربية من منظور البعدين العربي والإسلامي، خاصة أن الأردن من الدول المعتدلة سياسياً في العلم العربي والتي كانت تحارب الشيوعية والتطرف، وقد وجدت نفسها في الإطار الفكري والمنهجي نفسه لدول الخليج العربية في منظومته غير الرسمية بقيادة المملكة العربية السعودية، كما أن الأردن وجد نفسه قريباً من هذه الدول التي لم يكن لديها أطماع توسعية في الأردن مثل سوريا أو العراق على سبيل المثال، ولذا كان الأردن يحتمي استراتيجياً بهذه الدول، لذا لعبت العوامل المحلية في الأردن دوراً مؤثراً في العلاقات الخليجية – الأردنية نتيجة لإدراك العوامل الإقليمية والتي قد يكون أمن الأردن تقدم عليها كما هو سائد في تاريخ الأردن.

كان المنظور الخليجي تبادلياً مع الأردن، فقد نُظر إليه على أنه مصدر للأيدي الماهرة من العمالة وعامل مهم قفي قطاعات التعليم والصحة والإنشاءات والبنية التحتية والجيش في دول الخليج العربية، لكن المنظور الخليجي اقتصر فقط على استغلال الخدمات الأردنية دون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطوير هذه العلاقات أو العلاقات بالمثل نتيجة للتفوق الخليجي المالي والشك في الأخر، لذا بدا على المنظور الخليجي هذا البعد الذي تعامل به مع الأردن على أنه مصدر للخدمات لا حليف.

وبالنسبة إلى الأردن نظرت إليه دول الخليج كمنطقة عازلة في ما يتعلق بالصراع العربي– الإسرائيلي، واقتصر الدور الخليجي على الدعم المالي، لكن التغيرات التي طرأت على المنطقة جعلت من الأردن مفتاحاً للعلاقات مع أمريكا والغرب نتيجة للفهم الغربي للأردن، وبالتالي يمكن أن يلعب ذلك دوراً مهماً في تغيير المنظور الخليجي للعلاقات مع الأردن خاصة في مرحلة ما بعد صدام حسين.

أصبحت السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي أكثر تفعيلاً من السابق، لأن واقع الأردن السياسي لا يحتمل أن يكون في حالة من العزلة في ظل الظروف الراهنة، كون الأردن يقع بين دول تعيش حالة من الفوضى والاضطراب، وعدم الاستقرار وهي فلسطين وإسرائيل من الغرب، والعراق من الشرق، بالإضافة إلى التهديدات التي تواجهها سوريا ولبنان بين الحين والأخر من الشمال، وكذلك الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تواجه الكثير من هذه التهديدات والتحديات، وحالة من عدم الاستقرار، وبخاصة من الوجود الإيراني من الجهة الشرقية، الذي يعتبر التهديد الحقيقي للخليج العربي، وبخاصة بعد محاولتها امتلاك السلاح النووي.

لفهم واقع السياسة الخارجية الأردنية يتأتى من رؤية الملك عبد الله الثاني لتطوير علاقة الأردن مع تعزيز دور التعاون مع الدول العربية، من أجل الارتقاء بالعمل العربي المشترك إلى المستوى الذي تأمله القيادة الهاشمية، وتسعى له الشعوب العربية وذلك من خلال البناء على ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم إنجازه من علاقات أردنية عربية ودولية متميزة ومن خلال دبلوماسية نشطة وفاعلة تدرك جيداً طبيعة العلاقات الدولية الراهنة وموازين القوى القائمة، وتقرأ بعمق وفهم دقيق المرحلة الانتقالية التي يمر بها العالم، لذا تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الدول العربية تقارباً مع الأردن، وبخاصة في عهد الملك عبد الله الثاني، وذلك نتيجة لتقارب طبيعة الأنظمة والتوجهات الإقليمية والدولية لكليهما، علماً بأنه في فترة تسعينيات القرن العشرين، وخاصة بعد الاجتياح العراقي لدولة الكويت، أصبحت العلاقات الدولية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي علاقات تشوبها حالة من الفتور، بسبب اختلاف المواقف العربية تجاه تلك الأزمة، رغم أن الأردن كان أكثر اهتمامً تجاه الأزمة منادياً بحلها داخل البيت العربي دون أي تدخل أجنبي، ولكن العجز العربي وقف حائلاً دون تحقيق ذلك.

أولا: النتائج:

في ضوء عرض سابق لمحاور الدراسة فقد خرجت بالنتائج التالية:

- إن توجه الأردن الحديث نحو التركيز على الاستثمارات الخارجية قد يكون مدخلاً جيداً لتوطيد العلاقات الثنائية بين الاردن والكويت ويخفف من وحدة التوتر الشعبي في الطرفين تجاه هذه العلاقات ويساعد القيادات الرسمية على توفير أجواء قابلة للتعاون
- أن العلاقات الخليجية الأردنية تمر بمحلة جديدة تتمثل بإيجابية هذه العلاقات والتنسيق بين الطرفين في جميع القضايا التي تقع ضمن الاهتمام المشترك.
- تشترك الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال السياسة الخارجية بمجموعة من المواقف والثوابت والتطابق في وجهات النظر تجاه بعضهم البعض، وإن هذه العوامل المشتركة بين الطرفين لم تأت من فراغ، إنما هي نتاج لعلاقات أخوية طبيعية سابقة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قامت على أساس الاحترام المتبادل والتنسيق والتعاون على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني.

- حرصت الدولتين الأردن والكويت، على استمرار هذه العلاقة، وخاصة في مجال السياسة الخارجية، وأن هذا التقارب والتطور السريع في هذه العلاقات يخدم الطرفين، خاصة وأن الأردن تعد من الدول الأكثر انفتاحاً في المنطقة العربية.
- يملك الأردن تجربة ديمقراطية جيدة على مستوى الدول العربية في إطار المشاركة السياسية سواء على المستوى الشعبي أو مستوى المشاركة الحزبية في عملية صنع القرار، كل هذه العوامل ساعدت على التقارب بين الأردن والكويت وخلق حالة من الروابط المشتركة بين الأردن ومجلس التعاون الخليجي.
- أن الاستثمارات الكويتية في الأردن تشكل رافداً اقتصادياً مهماً للمملكة يعزز القيمة المضافة لمختلف قطاعات الإنتاج ويخفف من حدة البطالة وتسهم في إحداث التنمية المستدامة في محافظات المملكة مستفيدة من مناخ الأمن والأمان والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يتمتع به الأردن.
- إن حجم الاستثمارات الكويتية في المملكة تعكس متانة العلاقات الاقتصادية بين البلدين والرغبة الجادة في الارتقاء بأرقام التجارة والاستثمار من قبل القطاعين العام والخاص الأمر الذي يستدعي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحفيز رجال الأعمال في البلدين الشقيقين لإقامة مزيد من المشاريع الاستثمارية والاستفادة من الفرص والمزايا الاقتصادية المتاحة في الأردن والكويت وكذلك العمل على زيادة معدلات التجارة البينية والتي ما زالت دون المستوى المطلوب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن حجم الاستثمارات الكويتية في الأردن تؤكد قوة العلاقات الاقتصادية بين البلدين ورغبة جادة في الارتقاء بأرقام التجارة والاستثمار من قبل القطاعين العام والخاص الأمر الذي يستدعي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحفيز رجال الأعمال في البلدين الشقيقين لإقامة مزيد من المشاريع الاستثمارية والاستفادة من الفرص والمزايا الاقتصادية المتاحة في الأردن والكويت وكذلك العمل على زيادة معدلات التجارة البينية والتي ما زالت دون المستوى المطلوب.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي :

- يجب النظر إلى أن العلاقات الخليجية الأردنية أكثر إستراتيجية وأهمية من العلاقات الأردنية الأمريكية، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن منح النفط من كل من السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة هي أكثر من حجم المساعدات الكلية الأمريكية للأردن، ولا يحتاج الأردن إلى تقديم الكثير مقابل المنح النفطية.
- ينبغي على الدول الخليجية إيجاد الفرص لمساعدة الأردن على اختياره شريكاً استراتيجياً لها وهذا ما يشكل إيجابية في العلاقات الثنائية.
- العمل على توسيع مجالات التعاون بين الأردن والكويت وتنسيق الجهود لما يعزز المصالح المشتركة بين الدولتين.
- العمل على تعزيز الاستثمارات الكويتية في الأردن من خلال خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار العربي والكويتي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

المصادر:

- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (١٩٩٠)، **الموسوعة السياسية**، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

المراجع العربية:

- أبو ديّة، سعد (١٩٩٠).**عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو طالب، عبد الرحيم (١٩٩٥). **أزمة العراق والكويت**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.
- الاطرش، محمد (١٩٩٢). ازمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها. **مجلة المستقبل العربي**،العدد(١٥٥).
- اكندر، مروان (١٩٩١). **غيوم فوق الكويت**.بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.
- المشاقبه، آمين (٢٠٠١). **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**. عمان: دار الحامد.
- المناصير، هيثم خليل (٢٠٠٣). **العلاقات العربية والدولية الشأن المحلي والعربي والدولي في الزيارات الخارجية لصاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني**، عمان: سلسلة الأجندة الوطنية.
- الوخيان،غالب (١٩٩٣). **الفكر السياسي عند جلالة الملك حسين طلال**، د.ن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ايفانزر، غراهام، نيونهام، جيفري، (١٩٩٨). **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أبوظبي، موقع مركز الخليج للأبحاث على الإنترنت: http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php
- بترا (٢٠١٢).الصباح: نتطلع للاستثمار بالاردن بقطاعات ناجحة وواضحة. نقلا عن الرابط: **http://www.petra.gov.jo/Public_News**
- بدران، ريم (٢٠٠٦). الكويتية الأردنية تبدأ عملية الاستثمار في الأردن، جريدة الرأي الأردنية.٢٠٠٦/٨/١٠. العدد (١٣١٠٢)،
- بدوى، أحمد موسى (٢٠١٦)، مفاوضات الكويت : إلى أين تتجه الأزمة اليمنية، المركز العربى للبحوث والدراسات، نقلا عن الرابط : **http://www.acrseg.org/**
- بدوي، محمد طه (١٩٧٢).**مدخل على علم العلاقات الدولية**. بيروت: دار النهضة.
- برجاس، حافظ(١٩٩٨).**نفط الخليج والصراع الدولي**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- بشير، نوال (٢٠٠٣). **الأردن أولا أفاق وتطلعات**، عمان: المؤلف.
- البطاينة، زياد ، (٢٠٠٩) الملك عبد الله في مقابلته مع هاآرتس الإسرائيلية، ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: **www.balqa.com/web**
- بلقزيز، عبد الاله (١٩٩٢). **ازمة الخليج العرب بعد نهاية الحرب الباردة**،الرباط: دار الكلأم.
- البياتي، عارف محمد (١٩٨٨). **السياسة الخارجية السورية حيال الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: الجامعة المستنصرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تليلان، أسامة عيسى، (٢٠٠٠)، **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**، عمان: وزارة الثقافة.
- تليلان، إسامة (٢٠٠٧). **العلاقات الاقتصادية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي**، جريدة الرأي الأردنية، العدد، ١٣٢٧٧،تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨
- جامعة الحسين(٢٠٠٤). الحسين بن طلال والنظام الإقليمي العربي، **مؤتمر دراسات فكر الحسين بن طلال وتراثه**. المجموعة الثالثة.
- حداد، أمجد عقيل (٢٠٠١).**نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الحسن، عمر (٢٠١٢). دول الخليج والأزمة السورية.. مستويات التحرك وحصيلة المواقف، مركز الجزيرة للدراسات. نقلا عن الرابط:
http://www.almokhtsar.com/node/68173
- الراشدي، سعيد علي (٢٠٠٧).**الإدارة بالشفافية**. عمان: دار الكنوز للمعرفة،
- الرأي (٢٠١١) العلاقات الثنائية بين الأردن والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، نقلا عن ارلابط: **http://alrai.com/article/484323.html**
- الرويشي، محمد أحمد (٢٠٠٣).**سكان العالم العربي- الواقع والمستقبل، الجزء الأول**، الرياض: مكتبة العبيكان.
- سليم، محمد السيد (١٩٨٤).**تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: بروفيشنال للإعلان.
- سليم، محمد السيد (١٩٩٧)، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- سليمان الحمداني، قحطان أحمد (٢٠٠٤)، **الأساس في العلوم السياسية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشامي، صلاح الدين (١٩٦٨).**الوطن العربي- دراسة جغرافية.** مصر: مكتبة الانجلو المصرية.
- الشياب، علي محمود قبيل (٢٠١٠). **العلاقات الأردنية السعودية من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٨م**، بين الحكمة، جامعة ال البيت.
- الشيتي، سعد (٢٠٠٩) الكويت تتصدر قائمة الاستثمارات الأجنبية في الأردن، نقلا عن ارلابط: **http://archive.alqabas.com/Articles.aspx?ArticleID**
- صحيفة النهار (٢٠١٦)، الكويت تؤكد مجددًا موقفها الثابت والداعم للقضية الفلسطينية، نقلاً عن الموقع **http://www.elnahar-news.com/**
- صوبر، دانا خليل (٢٠٠٦). **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية من ١٩٨٠- ٢٠٠٥**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الظاهر، نعيم إبراهيم (١٩٩٥)، **سياسة بناء القوّة في الاردن**، عمان: وزارة الثقافة.
- عبدالعليم، محمد (١٩٩٢). اجتياح الكويت وحرب الخليج نموذج لأزمات ما بعد الحرب الباردة، **مجلة شؤون الأوسط**،العدد(١١).
- العدوان، هلا (٢٠٠٩) عبدالله الثاني كرس الأردن دولة محورية ونموذجا في الوسطية والاعتدال، نقلا عن الرابط : **http://www.1jordan1.com**/.
- العرود، راكز سالم (٢٠٠٧). **السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبدالله الثاني من ١٩٩٩-٢٠١٦**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- العزام، عبدالمجيد (١٩٩٨)، **عملية صنع الساسة الخارجية الأردنية**، عمان: وزارة الثقافة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- علاونة، موسى محمد (٢٠٠٧). **أثر الاقتصاد العربي الثنائي على العلاقات السياسي الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين، العراق، سوريا من سنة (١٩٩٠م الى ٢٠٠٣م)**". رسالة ماجستير غير منشورة. اربد: جامعة اليرموك.
- عين نيوز – بترا،(٢٠١٢) الأسرة الأردنية تحتفل بالعيد الخمسين لميلاد جلالة الملك عبدالله الثاني، نقلا عن الرابط: **http://ainnews.net/**
- غادي، محمد قسيم (٢٠١٠)، نقلاً عن موقع المسار على الرابط التالي: **www.almasar.news.com**
- غالي، محمود خيري عيسى وبطرس (١٩٧٩)، **المدخل في علم السياسة**، (ط٦)، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية
- فخر الدين، بشار (١٩٩٥). **دور جامعة الدول العربية في أزمة الخليج**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- القاق، عبدالله محمد (٢٠١٦)، **هل تشهد الكويت مصالحة حقيقية بين اليمنيين"، جريدة الدستور**، نقلا عن الرابط http://www.addustour.com/ :
- قطيشات، ياسر نايف (٢٠٠٩). **العلاقات السياسية الأردنية– العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي في أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية ١٩٥٢–٢٠٠٤**. عمان: دار يافا للنشر والتوزيع.
- المجالي، رضوان محمود سليمان(٢٠٠٩). التجربة الأردنية تجاه عملية الإصلاح ما بين النظرية والتطبيق. **مجلة علوم إنسانية**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المحاميد، خالد (٢٠٠٢). **الإقتصاد وسياسة الأردن الخارجية (١٩٥٢-١٩٩٩)**. عمان: دار الثقافة.
- محمد مزيد، بهاء الدين (٢٠١٢). **المجتمعات الافتراضية بديلاً للمجتمعات الواقعية/ كتاب الوجوه نموذجاً**، الامارت: جامعة الامارات العربية المتحدة.
- مشاقبة، أمين (٢٠٠١). **التربية الوطنية- النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- مشاقبة، أمين وآخرون (١٩٩٨)، **السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات**، عمان: دار الحامد.
- المشاقبة، أمين ونشأت الحديد (٢٠٠٢).**السياسة الخارجية الأردنية: ثوابت ومرتكزات**. عمان: دار الحامد.
- مشاقبة، أمين (٢٠٠٩). **النظام السياسي الأردني**. عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- مكريدس، روي (١٩٦٠).**مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب، بيروت: المكتبة الأهلية.
- مهيار، ياسر (٢٠١٠).**٦ ملايين نسمة عدد سكان الأردن في عام ٢٠١٠**، صحيفة العرب اليوم، العدد (٤٨٥٢).
- نخلة، أميل(١٩٨٣).الاستقرار الداخلي والأمن الإقليمي العربي، ترجمة صفاء صالح العمر، الكويت: **مجلة دراسات الخليج العربي**، العدد (٢-٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نقرش، عبدالله (١٩٩٤).الموقف الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي، **مجلة دراسات**،عمان: الجامعة الأردنية، مجلد ٢١، العدد ٤.
- نهار، غازي(١٩٩٣). **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- نوايسة، عناد أحمد (١٩٩٤)، **الوسطية في السياسة الخارجية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.
- الهزايمة، محمد عوض (١٩٩٤)، **الأيديولوجيا والسياسة الخارجية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة التونسية: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- الهزايمة، محمد عوض (٢٠٠٤)، **السياسة الخارجية الأردنية- في النظرية والتطبيق**، عمان: دار عمان للنشر والتوزيع الطبعة الثانية.
- همام، زيدان (٢٠٠٧).**الملك يضع حجر الاساس لمشروع بوابة الأردن**، جريدة الدستور٢٨/٢/٢٠٠٧،العدد (١٥٣٧٩).
- هياجنة، محمد عدنان (٢٠٠٦). **العلاقات الخليجية-الأردنية الواقع والمستقبل: ١٩٨٠-٢٠٠٤**. بحث منشور، دبي، مركز الخليج للابحاث.
- هيئة تحرير مجلة السياسة الدولية(١٩٧١). مؤلفات جديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٢، أكتوبر/ تشرين الأول.
- وكالة جراسا الاخبارية (٢٠١٥). ٨ مليارات دولار حجم الاستثمارات الكويتية في الأردن. نقلا عن الرابط: **http://www.gerasanews.com/print/46941**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وكالة عمون الاخبارية (٢٠١٠). العلاقات الأردنية السعودية ،نقلا عن

الرابط:**mobile.ammonnews**

المراجع الأجنبية:

- A.I. Dawisha, (1977), **The Middle East: Foreign Policy Making in Developing States**, ed., Christopher Clapham, Praeger Publishers.
- Faddah, Mohammad, (1974).**The Middle East Transition; A Study of Jordan Asia**, Publishing House, New York.
- Laurie A. Brand, (1994).**Jordan's Inter- Arab Relations, Columbia University Press**, New York.
- William D. Coplian (1971), **Introduction to International Politics: Theoretical Overview**, Maham Publishing, Chicago.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com